

العالم العربي  
في  
انتظار معجزة

- قضايا عربية مزمنة
- المسئولية العربية
- سنوات ضائعة
- أحلام الجامعة العربية
- تحذير من هناك
- عرب ١٩٩٢
- المستقبل وتناقضات العقل العربي
- مفاجآت التاريخ
- هل يتحقق حلم اليقظة العربية
- فيالق الديمقراطية الأمريكية
- هل للجامعة العربية مستقبل
- إعادة اكتشاف الجامعة العربية
- التمزق العربي ونتائجه
- تطبيع العلاقات العربية
- أين أزمة العقل العربي؟
- ملاحظات يابانية

obeikandi.com

## قضايا عربية مزمنة

تبدو علامات على الساحة العربية تشجع على التفاؤل ، وتعيد الأمل في امكان تحقيق بعض الأهداف المؤجلة ، خاصة وقد تأكد العرب في أكثر من مناسبة ومن خلال تجارب صعبة في عام ١٩٩٣ من أى دولة عربية مهما بلغت من الثروة أو القوة لن تستطيع وحدها أن تحقق لنفسها الأمن والتنمية، إذا انعزلت داخل حدودها ، فكل دولة عربية فيها عوامل قوة وعوامل ضعف ، وبقدر ما هي قادرة على أن تعطي محتاجة لأن تأخذ .

ولاشك أن عام ١٩٩٢ كان عام سقوط نظرية امكان النهوض بكل دولة عربية على حدة ، اعتماداً على قدراتها مهما بلغت ، ليمهد الطريق لعام ١٩٩٣ بنظرية أخرى - ليست جديدة - لكنها هي الوحيدة الصحيحة ، وهي أنه بغرض قدرة كل دولة عربية على الوصول إلى آخر حدود القوة الممكنة لها ، فلن تكون هذه القوة كافية لحمايتها من الأخطار القائمة والأخطار القادمة .

وإذا كان المتشائمون يتوقعون بقاء الأحوال العربية على ما هي عليه من شلل الجامعة العربية ، واستمرار فكرة التضامن العربى فى حدود الشعار لاتجاوزه إلى نطاق العمل ، وكذلك استمرار أساليب العمل العربى الشكلى الذى يتخذ صورة اجتماعات ولقاءات ، وتبادل القبلات التقليدية ، ثم لا شىء أكثر من ذلك ، فإن المتفائلين يتصورون أن الماسى التى عاشتها الدول

العربية خلال العامين الماضيين تكفى لوصول العقل العربى إلى درجة النضج ، وبلوغ الإرادة العربية درجة الفاعلية ، وتوجيه العمل العربى الوجهة الصحيحة بعيداً عن الدوران فى الفراغ ، فلم يعد هناك بديل عن التضامن العربى إلا أن يصل العرب إلى نهاية التاريخ ! . . وان كان هناك من عقلاء العرب من يرون أنه إذا أمكن للدول العربية أن تصل فى يوم قريب إلى نهاية للحرب الباردة القائمة بينها الآن ، فسوف يكون ذلك انجازاً يمهد للتضامن أو التكامل أو حتى حسن الجوار ، ويشيرون إلى قضيتين تثيران القلق أولاهما تزايد دور القوى الأجنبية فى الشؤون العربية ، وثانيها حالة العجز التى تعانى منها الجامعة العربية وعدم قدرتها على القيام بدور ايجابى أو الإمساك بزمام المبادرة فى أى عمل عربى مؤثر له أهمية سياسية أو اقتصادية .

وقد يكون من الممكن التفاؤل استناداً إلى معطيات وخطوات لها أهميتها مثل التوصل لحل سياسى لأزمة الحدود بين دولتى قطر والسعودية ، فى اطار تفاهم أخوى ووساطة عربية ، مما يجعلنا نأمل فى أن تجد بقية مشاكل الحدود القائمة بين الدول العربية قابلة للحل بنفس المنهج ، وهى مشكلات غرسها الاستعمار فى المنطقة قبل رحيله ، لتكون ألعاماً قابلة للتفجر فى كل وقت ، وعائقاً يحول دون صفاء الأجواء العربية ، مع أن هناك حلاً نموذجياً توصلت إليه منظمة الوحدة الأفريقية ، حين اكتشفت دول القارة أنها على وشك اشتعال حروب عديدة بينها بسبب الخلاف على الحدود التى ترك الاستعمار خلفاً عليها بين كل دولتين متجاورتين ، دون استثناء فاتخذت المنظمة قراراً بقبول الحدود التى تحررت فيها الأقطار الأفريقية باعتبارها حدوداً ثابتة ونهائية ، وانتهت المشكلة لكى تتفرغ دول القارة لمشاكلها الحقيقية الأخرى ، وفى آخر مؤتمر للقممة الافريقية تم التوصل إلى انشاء جهاز لحل المنازعات بين

الدول ومنع وقوعها ابتداء ، بينما الدول العربية أولى وأكثر احتياجاً لإنشاء مثل هذا النظام لحل المنازعات العربية - وما أكثرها وإن كانت جذوتها مخفية تحت الرماد - وهناك مشروع جاهز بتعديل ميثاق الجامعة العربية ينتظر اتفاق الدول العربية واقراره .

ووفقاً لهذا النظام تلتزم الدول العربية إذا نشأ أى نزاع بينها يكون شأنه المساس بأمنها أو مصالحها الاقتصادية ، بتسوية هذا النزاع سلمياً وداخل إطار الجامعة العربية . وغريب ألا يتم اعتماد هذا النظام حتى الآن رغم أن جميع موثيق المنظمات الدولية تنص على تسوية النزاعات التى تنشأ بين أعضائها بالطرق السلمية ، ويخلو ميثاق الجامعة العربية الحالى من ذلك .

وإذا كان من البديهي أن لجوء الدول الأعضاء إلى الجامعة العربية أو غيرها لفض النزاعات لا يتم إلا عن اقتناع ، فإن النص على ذلك يدعم هذا الاقتناع بسند قانونى ، ويوضح حدودها ، ويذلل العقبات القانونية والإجرائية ، ويعبر عن إرادة الدول فى حصر الخلافات داخل البيت العربى .

والنظام الذى ينتظر اعتماد القادة العرب يضع خطة حل أى نزاع بأن يبادر الأمين العام عند نشوء النزاع بالتشاور مع بقية الدول ، لتشكيل لجنة للعمل على حله ، ويقدم الخبراء فى الجامعة العربية الصيغ التوفيقية ، الممكنة للحل ، فإذا لم يتوصل أطراف النزاع إلى اتفاق ، يعرض النزاع على مؤتمر القمة ، أو مجلس وزراء الخارجية ، لاتخاذ قرار فى حله ، على أن تكون الأولوية فى حل أى نزاع عربى للجامعة العربية ، بحيث لا تعرض الدول العربية منازعاتها على الهيئات الدولية إلا بعد عرضه أولاً على الجامعة ، فإذا فشلت القمة ومجلس الشئون الخارجية ومحكمة العدل العربية فى حل هذا النزاع يمكن اللجوء إلى المنظمات الدولية ، مع الأخذ فى الاعتبار حق كل

دولة في الدفاع الشرعى عن سيادتها ، وسلامة أراضيها ، تلتزم الدول الأطراف في أى نزاع عربى باحترام القرارات التى يتخذها مجلس وزراء الخارجية ، وتلتزم بقية الدول العربية بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يؤدى إلى تفاقم الأمر بين أطراف النزاع ، ويمكن أن يقرر وزراء الخارجية عند الضرورة تشكيل قوات أمن عربية يحدد مهامها وعدد أفرادها والمدة اللازمة لانجاز مهامها ، وطريقة تسديد نفاقتها . وواضح أن هذه القوات تشكل فقط عند نشوء نزاع بين دولة عربية ودولة عربية أخرى ، وليس بين دولة عربية ودول أجنبية ، وأن مهمتها فقط وقف النزاع والفصل بين قوات الدولتين العربيتين ، وليس ذلك بدعاً ، لأن الجامعة العربية سبق أن أنشأت مثل هذه القوات وكانت أصلاً قوات أمن ، وتطورت بعد ذلك إلى قوات ردع ، وليس هناك تعارض بين عمل هذه القوات وبين معاهدة الدفاع المشترك ، التى تتضمن تشكيل قوات في مجال آخر هو رد الاعتداء الخارجى الذى يقع على دولة أو دول عربية . .

وتكتمل حلقة النظام الجديد بإنشاء محكمة العدل العربية لتكون الجهاز القضائى الرئيسى ، الذى ظهرت الحاجة إليه ويمكن الإستفادة من النماذج المطروحة في التنظيم الدولى ، مع وضع الواقع العربى وخصوصياته في الاعتبار ، على أن يتضمن ميثاق الجامعة العربية ذاته التزاماً صريحاً من كافة الدول العربية بتنفيذ أحكام هذه المحكمة في أية قضية تكون طرفاً فيها .

هذا النظام المتكامل الذى استغرق اعداده عشر سنوات ، إذا تم اقراره فسوف يكون بداية جديدة لإزالة العوائق الحقيقية من طريق العمل العربى المشترك ، لأن الخلافات الكثيرة القائمة التى تؤثر في العلاقات الثنائية والجماعية العربية ، سيتم تصفيتها لأنها خلافات مكتومة ، لاتعلن عن نفسها بوضوح ، ولكنها تظهر فجأة كبركان بعد فترة من الغليان غير

الظاهر، ولو ثم هذا الإنجاز وحده لأصبح أفضل انجاز عربي . . لأنه بذلك سيضع حداً لشلل الجامعة العربية ، ولحقة تزايد التدخل الأجنبي في الشؤون العربية ، ويحقق أملاً كبيراً بتنقية الأجواء العربية المعبأة بخلافات مزمنة، ومؤجلة، وقابلة للانفجار . ويمهد طريقاً آمناً لتحقيق حلم التضامن العربي على أسس سليمة .

هذه قضية واحدة من قضايا عربية كثيرة يتوقف عليها مستقبل العرب ومصيرهم . .

## هل يتحقق حلم اليقظة العربية ؟

رحل عام ١٩٩٣ والدول العربية في مجملها ، ليست في أفضل ولا في أسوأ حال اقتصاديا ، ولم يتحقق من شعارات التكامل أو التضامن الاقتصادي العربي إلا أقل القليل ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية التي عقدت ١٩٧٥ - رغم مرور ١٧ عاماً عليها - مازالت مجرد مشروع يعبر عن تمنيات أكثر مما يعبر عن إرادة عمل ، ولم تظهر بوادر وجود إرادة سياسية جماعية تسمح بتطور هذه الاتفاقية إلى سوق عربية مشتركة - مثل السوق الأوروبية المشتركة - ويبدو أنها ستظل مجمدة عند حدود مجلس الوحدة الاقتصادية القائم والمحدود القدرة .

ورغم أن هناك استراتيجية للتنمية الاقتصادية في الوطن العربي سبق أن أقرها مؤتمر القمة العربية في عمان سنة ١٩٨٠ ، إلا أنها كسائر الوثائق العربية ، لا تجتهد الاحترام الواجب للتوقعات التي ذيلت بها ، وتتحول فور إقرارها إلى زوايا النسيان ، وهل في العالم العربي من يلمس أثراً ، أو يسمع ذكراً لاستراتيجية متكاملة للتنمية في الوطن العربي . . ؟ وهل هناك من يتابع أو يسأل عن القرارات التي اتخذها مجلس الوحدة الاقتصادية ، أو عن معاهدة السوق العربية المشتركة ، أو عن البيانات المشتركة ، وإعلانات النوايا ، والتصريحات الصحفية ، وكلها تدور حول شيء واحد لم يبذل أبداً جهد من أي نوع لتحقيقه وهو التعاون أو التكامل والتضامن الاقتصادي .

ما أكثر ما قيل من أن تطور أى بلد عربى - مهما حقق من انجازات أو معجزات اقتصادية واجتماعية وثقافية وعسكرية - سوف يظل عاجزاً عن البقاء والاستمرار ما لم يستند هذا الجزء العربى إلى الكل العربى ، ويتكامل مع تطور مواز له فى القوة والإتجاه ، أو قريب منه ، فى الدول العربية الأخرى ، كما قيل كثيراً إنه لن يكتب البقاء لدولة عربية متقدمة وحدها إذا عاشت وسط عالم عربى متخلف ، لأنه مستحيل أن تعيش القوة محاطة بالضعف من حولها ، وكما قال الشعراء أن قطرة الماء لن يكون لها قيمة إذا استقلت عن البحر ، وأن أجزاء الجسم لا تستطيع أن تكون منفردة ذات قيمة فى ذاتها مهما تكن أهميتها حتى المخ أو القلب ، الذى لا حياة لكائن حى بدونها فليس لها قيمة إذا انفصلا أو انعزلا عن هذا الكائن الحى . وقيل بلغة أهل العلم أن التنمية إذا لم تكن تنمية شاملة فى الوطن العربى ، فسوف تكون دائماً ناقصة ومهددة . وقيل أيضاً - على لسان أهل السياسة - أن استسلام العرب لحالة التخلف العلمى والتكنولوجى ، والتبعية الاقتصادية ، وغياب الارادة السياسية لعمل عربى مشترك ، أدى إلى تراجع نمو الزراعة والصناعات التحويلية فى معظم البلاد العربية إلى معدلات تقل كثيراً عن معدلات النمو فى معظم دول العالم الثالث ، كما أدى إلى تفاقم المديونية الخارجية لعدد كبير من الدول العربية .

والأزمة الاقتصادية فى ثلثى الوطن العربى لا يمكن حلها بالوهم الذى حاول به صدام حسين أن يستدرج السذج ، وهو توزيع ثروة البترول على سائر الدول العربية ، كحل للخروج من مأزق تراكم الثروة فى ناحية ، وتزايد الفقر فى ناحية أخرى ، لأن القضية كما أعلن أكثر من مفكر وباحث هى أن مشكلة الفقر والغنى فى العالم العربى لها علاقة كبيرة بتوزيع ثروة البترول ، ولو تخيلنا توزيع هذه الثروة كلها بالتساوى على كل العرب فلن يكون نصيب

الفرد منها أكثر من ٢٤٠٠ دولار سنويا، بينما يبلغ متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة في أوربا ٢٠ ألف دولار سنويا . فعلاج مشكلة الفقر في العالم العربي لن يتحقق إلا بتوظيف الثروات العربية - أو جزء منها - داخل الوطن العربي في مشروعات تنمية حقيقية ، أى في استصلاح أراض ، واستزراعها، وتنمية الثروة الحيوانية ، وإقامة صناعات زراعية للتصدير وصناعات تحويلية للسوق العربية وافريقيا لكن المشكلة كانت ومازالت أن العرب متفوقون دائما . . مختلفون دائما ، والاتفاق في الظاهر ليس له أثر حقيقى لتحويل الشعارات إلى واقع ، وقد أدى استمرار التضامن العربي في إطار الكلام إلى زيادة الشعارات والبلاغة اللفظية والفكرية ، كما أدى إلى زيادة التنافس بين المثقفين والمسؤولين في إنتاج الأفكار والمشروعات والاكتفاء بتسجيلها على الورق ليكون ذلك البداية والنهاية لكثير من المشروعات ذات البريق . فالكل وحدوى نظرياً ، والكل عكس ذلك عملياً . وهناك أكثر من دليل ، ولكن يكفى أن نشير إلى دليل واحد مسجل في وثائق الجامعة العربية ، ومازالت الفرصة قائمة لانقاذه، فهناك إطار للعمل الاقتصادى العربى المشترك أعدته الجامعة العربية واستعانت لاعداده بخبراء من كل العالم العربى وضمته في مشروع تعديل ميثاق الجامعة ، يبدأ بتشكيل مجلس للشئون الاقتصادية العربية يتألف من رؤساء الحكومات ويشاركهم وزراء الاقتصاد ، ويعقد اجتماعات دورية ، لوضع السياسة العامة للأمن الاقتصادى العربى ولاستراتيجية للتنمية العربية المتكاملة ، ويتابع التنفيذ ، ويضع الخطط لكل مرحلة ، وتتفق الحكومات العربية جميعها على مبدأ « تحييد العمل الاقتصادى والاجتماعى العربى المشترك » بمعنى أبعاده عن الخلافات السياسية ، وتقديم الضمانات الكافية لحماية المشروعات الاقتصادية المشتركة من تقلبات الأهواء والأمزجة العربية كما هى العادة ، وقرار مبدأ الأولوية للعلاقات الاقتصادية العربية ، والتعامل التفضيل

المتبادل للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج والمشروعات العربية المشتركة ،  
وأيضاً الإتفاق على مبدأ « المواطنة الاقتصادية العربية » باتخاذ تدابير لمعاملة  
العمال ورؤوس الأموال العربية معاملة متساوية مع مثلها الوطنى فى كل  
دولة عربية .

وإذا تحقق ذلك فسوف يساعد عملياً على تضيق الفجوة القائمة فى  
التنمية الداخلية بين الأقطار العربية ، وداخل كل قطر منها ، وفقاً لمبدأ  
التكافل أو التعاون بين الدول العربية ، كل حسب طاقتها ، لتعزيز التنمية  
الاجتماعية وتوفير المطالب الأساسية للحياة اللائقة للإنسان العربى فى القرن  
الحادى والعشرين .

هذا المجلس - إذا قام حقيقة - فإن مهمته الأولى هى التنسيق بين خطط  
التنمية فى البلاد العربية ، ووضع السياسات للتنمية البشرية والقوى  
العاملة ، وتيسير انتقالها ، وجذب الكفاءات العربية المهاجرة ، ووضع  
برنامج لتطوير التكنولوجيا الملائمة فى الوطن العربى والاستفادة من  
الطاقات والإمكانات الموجودة والمبعثرة حالياً ، بالإضافة إلى توفير متطلبات  
الأمن الاقتصادى والاجتماعى ، والتعجيل بتنمية الدول العربية الأقل نمواً ،  
والعمل على تحرير التجارة العربية والانتقال بالعمل الاقتصادى العربى إلى  
مرحلة المنطقة الجمركية العربية الموحدة تمهيداً لإقامة السوق العربية  
المشتركة ، وحرية انتقال الأشخاص والأموال والسلع ، وتنسيق المواقف  
العربية إزاء القضايا الاقتصادية المطروحة دولياً ووضع المصالح الاقتصادية  
فى خدمة القضايا العربية ، وأيضاً توفير فرص العمل لكل مواطن عربى  
وإتاحة فرصة اختيار العمل أمامه ، والاهتمام اللائق بالشباب واعطائه  
فرصة للمشاركة بالفكر والرأى والعمل فى وطنه .

كل هذا الكلام الجميل ظلت مجموعات الخبراء تعدده عشر سنوات لكى

يتضمنه تعديل ميثاق الجامعة العربية ، ثم قامت الأمانة العامة بجمعه وارساله إلى كل الدول العربية ، ثم عاد الصنمت ليسدل الستار على أمل راود المتفائلين العرب في إمكان إعادة الروح إلى الجسد الخامد ، وتحريك الكيان الكبير الساكن المستكين . . ولو أطلقنا لخيالنا العنان ، وتصورنا أن عام ١٩٩٤ سيكون عام اليقظة العربية ، وتتحقق فيه المعجزة ، ويفيق فيه الجميع من الغيوبة التي فوتت عليهم أعواماً تحرك فيها العالم بسرعة الصاروخ وهم أسرى الشلل والعجز ، لو حدث هذا - وندعو الله أن يحدث بعضاً منه - فسوف يكون عام ١٩٩٤ أسعد الأعوام في تاريخنا العربي ودعونا نتفاعل . !

## المسئولية العربية

جاء تصريح الرئيس الأمريكى الجديد بيل كلينتون بان عام ١٩٩٣ عام السلام فى الشرق الأوسط ، على عكس ما توقعه بعض المحللين الذين تعجلوا - كالعادة - فى التنبؤ باتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية فى ظل إدارة كلينتون ، وجزموا بأن هذه الإدارة سوف تتفرغ للقضايا الداخلية ، ولن تعطى للقضايا الخارجية إلا القليل من اهتمامها ، وعددوا فى ذلك أسباباً كثيرة . . واثبتت الايام صدق كلينتون من حيث تحرك الادارة الامريكية تحركاً جاداً للتوصل إلى تسوية سياسية وتحقيق السلام فى المنطقة .

قالوا إن كلينتون جاء إلى الحكم لأنه تجاوز مع اتجاهات الشعب الأمريكى ورفض سياسة بوش التى كانت تركز على السياسات الخارجية وأهملت مشاكل المواطن الأمريكى العادى . . وقالوا ان برنامج الإصلاح الاقتصادى سوف يستغرق كل جهود إدارة الرئيس الجديد ، الذى تسلم دولة بلغت ديونها ٤٠٠ ألف مليار دولار ، ووصل حجم البطالة فيها إلى ١١ مليون عاطل ، وتناقص معدل النمو فيها فأصبح أقل من اليابان وألمانيا . . ودليلهم أخيراً أن خطاب كلينتون أمام مجلس الشيوخ والنواب لم يتضمن أية إشارة إلى الشؤون الدولية ، وكان بذلك أول خطاب لرئيس أمريكى يقصر حديثه إلى الأمة والعالم - فى بداية عهده - على القضايا والمشاكل الأمريكية الداخلية .

وككل التحليلات المتعجلة ، لاتخلو في ظاهرها من بعض الحقيقة ، لكن الحقيقة كاملة تقتضى رؤية أوسع مما هو معلن ، فكلينتون لا يستطيع أن يقلل دور أمريكا على خريطة العالم السياسية ، أو يتراجع بها إلى داخل حدودها ، بعد أن تحقق لها الحلم التاريخي ، الذى رآه بعض المبالغين نهاية التاريخ ، حيث أصبحت لأمريكا قيادة العالم حتى الآن على الأقل ، واتسعت دوائر نفوذها ومصالحها المباشرة ودواعى تدخلها ، لتشمل كل دول الاتحاد السوفيتى السابق على الأقل للأبقاء على اتجاه التفاعلات والصراعات فيها بما يحقق لها أهدافها العليا ، بالإضافة إلى الوجود والنفوذ فى قارات العالم دون استثناء ، وتدخلها العسكرى والسياسى والاقتصادى فى دول العالم ومنظّماته بصورة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ ، بحيث لا يمكن تصور أن تلجأ أمريكا فى هذا الوقت بالذات إلى انتهاج سياسة انعزالية تعيدها إلى ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية أو قريباً منه ، بينما يدل منطق الأحداث على أن العكس هو الصحيح ، وهو الضرورى لتحقيق استراتيجيتها .

وإن كان كلينتون قد رفع شعاره « أمريكا أولاً » ، أثناء حملته الإنتخابية ، فإن ذلك يجب فهمه فى ضوء ظروف هذه الفترة ، فلم يكن وقتذاك إلا مرشحاً وكل ما يعنيه أن يحصل على الأصوات ، وقد لمس مدى انشغال الرأى العام بثقل وطأة المشاكل الاقتصادية وسوء الخدمات فى الداخل ، فلم يكن أمامه إلا أن يلعب بهذه الورقة ، ويمس هذا العصب الحساس ، وقد أثبتت النتائج صحة توجهه ، ومن الطبيعى أن يظل بعد توليه السلطة فى نفس الاتجاه ، دون أن يظهر تغييراً يمكن أن يسبب الاحباط لدى الآمال المشتعلة لدى الأمريكين فى قدرته على تغيير الأوضاع وجعل حياتهم أفضل ، وكرئيس فى دولة ديمقراطية لا يستطيع أن يعلن إلا ما يعبر عن إرادة

شعبه ، لكنه في نفس الوقت يدرك أن الأمريكيين وإن كان مطلبهم الأول تحسين الأوضاع الداخلية ، إلا أنهم لن يغفروا له إذا أدت سياساته إلى تقليل دور ونفوذ أمريكا في العالم ، وهو كرئيس لأقوى وأكبر دولة ، يدرك أن موقع بلاده في قيادة العالم يفرض عليها التزامات لا يستطيع أن يديرها ظهره ، حتى وإن استطاع في وقت الكلام أن يؤجل الحديث عنها إلى شعبه ، فهو لا يستطيع أن يفعل ذلك وقت العمل واتخاذ القرار .

وهو بالتأكيد يدرك - كما قال بعض الكتاب الأمريكيين - أن الناخب الأمريكي رفض بوش ليس لأنه أفرط في اهتمامه بالشئون الخارجية فقط بل لأنه لم يهتم الاهتمام الكافي بالشئون والمشاكل الداخلية التي تمس الحياة اليومية للمواطن ، ولو أن بوش حقق المعادلة الصعبة بالجمع بين الاتجاهين - الداخلي والخارجي - لما كان مصيره الخروج المبكر من البيت الأبيض . ولذلك فإن الأرجح أن يستمر الاهتمام بالمشاكل والقضايا الخارجية ، ومنها بالتأكيد قضية الشرق الأوسط التي ارتبطت أمريكا - الدولة - بالتزام استراتيجي بحلها ، بل إن بعض المراقبين توقع وصح توقعه أن يمسك كليتون بين يديه شخصياً خيوط السياسة الخارجية ، ويتولى بنفسه صياغتها وإدارتها . . أما ما ظهر للبعض من عدم اهتمامه بهذه القضايا في الفترة الأولى فمن باب الحرص على أن تكون صورته وهو في البيت الأبيض غير متعارضة - في الظاهر ومن حيث الشكل - مع صورته حين كان مرشحاً وتعهد لشعبه بتحسين الأوضاع الداخلية . وتغيير أمريكا تغييراً شاملاً ودون إبطاء ، ولابد أن يقدم بعض الانجازات أو لتحقيق الشعار الذي دخل به الانتخابات وهو : « الاهتمام بالناس أولاً » وما وعد به من تطوير الزراعة ، وتحويل الاقتصاد الأمريكي القائم على صناعة الأسلحة إلى اقتصاد سلام يتفق مع إنتهاء الحرب الباردة وحل كثير من النزاعات العسكرية الإقليمية

. . وتوفير فرص عمل . . فضلاً عن وعوده بتغيير التعليم الذى تدهور (!)  
ومحاربة المخدرات والجريمة التى انتشرت ، وتحسين الرعاية الصحية  
للفقراء ، وحل مشكلة الإسكان ، وتوفير الرعاية للأطفال ، وتنفيذ برنامج  
لحماية البيئة من التدهور لإنقاذ صحة المواطنين ، وهو جدول أعمال كبير  
وطموح ، يحتاج البدء فيه إلى جهد خارق ، ولكن كل ذلك لا يمنع رئيساً  
لأكبر وأقوى دولة فى العالم من التعامل مع الأزمات والمشاكل الخارجية ،  
لأنه لا يستطيع - من واقع مسؤوليته - أن يدع الأحداث تجري فى العالم دون أن  
يكون لأمريكا الدور الرئيسى فى توجيهها ، كما أنه لن يستطيع أن يواجه  
الناخبين فى المرة القادمة إذا حقق نجاحاً فى الداخل وإخفاقاً أو تراجعاً فى  
الخارج .

ولعل ذلك ما يفسر توزيع كليتون للأدوار منذ بداية عمله ، حيث تفرغ  
الوزراء لإعداد البرامج لتنفيذ سياسته فى الإصلاح الداخلى ، وفى نفس  
الوقت طار وزير خارجيته إلى الشرق الأوسط ليناقد مشكلة المبعدين  
الفلسطينيين واستئناف مباحثات السلام ، كما يفسر استمرار الاهتمام  
الأمريكى دون نقصان ، فى إطار سياستها فى البلقان والصومال ، بصرف  
النظر عن كون هذه السياسة فى اتجاه إنهاء الأزمة فى كل منهما ، أو تأجيلها ،  
أو استمرارها ، أو تعقيدها . !

وقد شهدت الايام الأولى لإدارة كليتون محاولات لتهذبة سرعة وإيقاع  
العمل فى المجال الخارجى ، لكنها لم تكن فترة توقف عن هذا العمل ، وكان  
لدرجة ضغط الأحداث الترجيح فى تقديم مشكلة على أخرى فى اهتمام  
الرئيس الأمريكى ، ومن هنا يستطيع العرب إذا تحركوا وعملوا معاً أن يجعلوا  
قضاياهم تتصدر « الأجندة الأمريكية » والعكس ممكن وكذلك إذا كانت  
إدارة كليتون ستفضل أن يكون حل المشاكل الخارجية على مهل وخطوة

خطوة إلى أن تتمكن من إظهار انجازاتها الداخلية ، وإتمام الحوارات التي تفرضها طبيعة الديمقراطية الأمريكية في الداخل قبل أن يتخذ الرئيس الجديد مواقف محددة من القضايا الخارجية ، فإن لدى العرب فرصة ليجعلوا الخطوات الأمريكية في الحل أوسع وأسرع وأكثر قربا من العدل بقدر نجاحهم في تنسيق مواقفهم ، وتوزيع أدوارهم ، واللعب بها في أيديهم من أوراق ، وهي - رغم كل شيء - مازالت غير قليلة .

من هنا تظهر أهمية ممارسة العمل العربي المشترك - ولو في حده الأدنى - وتجاوز الخلافات القائمة - ولو مرحلياً - لإنقاذ القضايا العربية من الدخول في مرحلة التجمد ، ذلك لأنه مهما يكن حرص إدارة كليتون على تأجيل « القضايا الخارجية المعقدة » فإنها لن تستطيع تأجيل « القضايا الخارجية الساخنة » . . . ويستطيع العرب - إذا اهتمهم الله الحكمة والبصيرة التاريخية - أن يجعلوا قضاياهم ساخنة وغير قابلة للتأجيل ، وهذه مسئولية العرب جميعاً ، دون استثناء ، في هذا الوقت ، قبل ان تفلت آخر فرصة من أيديهم .

## فيالق الديمقراطية الأمريكية ..!

في رؤية الرئيس الأمريكي كلينتون لتغيير أمريكا ، وإعادة تحديد دورها في قيادة العالم بعد إنتهاء الحرب الباردة ، هناك محور أساسي للسياسة الخارجية الأمريكية تدور حوله الأفكار التي يطرحها كلينتون للتجديد ، وهو أن تكون أمريكا هي قيادة العالم المسئولة عن نجاح الذين يناضلون من أجل الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، واقتصاد السوق ، في مختلف أنحاء العالم، ويتعهد بتشكيل فيالق للديمقراطية تطوف العالم لتحقيق هذا الهدف .

وهو ينبه الأمريكيين إلى أن ذلك ، يحقق المصالح العليا الأمريكية ويدعم اقتصادها ، ويركز هذه المعانى في عبارة قصيرة « إن الديمقراطية في صالحنا » ويفسر ذلك في عبارة أخرى بقوله : ان القيادة الأمريكية الجديدة يجب أن تقف إلى جانب القوى التي تعمل على التغيير الديمقراطي ، ولابد من استغلال الموارد الأمريكية الاقتصادية والسياسية والثقافية من أجل مساعدة قوى الحرية الجديدة التي أخذت تظهر في مختلف بلدان العالم .

وحين هاجم كلينتون في حملته الانتخابية إدارة بوش ركز على خطئها حين تجاهلت من يناضلون من أجل الديمقراطية في الصين ، وهادنت صدام حسين ، وأقامت علاقات مع نظم الحكم الاستبدادية ، وأغفلت الرابطة بين السياسة الخارجية وتعزيز الديمقراطية في العالم ، ولذلك تعهد كلينتون للشعب الأمريكي أن برامج المساعدات الخارجية الأمريكية سوف تتحول إلى

أداة ضمان لدعم الديمقراطية وليس الطغيان، وجعل معدلات التبادل التجاري مع النظم القمعية - مثل الصين كما ذكر - مشروطاً باحترام حقوق الإنسان، والأخذ بالليبرالية السياسية. وتعهد كلينتون بمساعدة التنمية الديمقراطية في كل مكان، وتقوية « صندوق الهبات القومي من أجل الديمقراطية » وتشجيع وكالة الاستعلامات الأمريكية على توجيه جانب أكبر من مواردها في تعزيز الديمقراطية، وتشكيل « فيالتي الديمقراطية » من أجل إرسال الألوف من المتطوعين الأمريكيين ذوى المواهب إلى البلاد التي تحتاج إلى خبرتهم.

وهناك دراسة بالغة الأهمية يمكن اعتبارها « صانعة فكر الرئيس كلينتون » أعدها معهد اسمه « معهد التنمية السياسية » وهو معهد متخصص يمثل فرعاً من فروع مجلس القيادة للحزب الديمقراطي، وكلاهما ( المعهد والمجلس ) يقدمان الأفكار والبرامج والسياسات لتطوير فكر الحزب الديمقراطي، والدراسة الأخيرة بعنوان : « تفويض من أجل التغيير » تحولت إلى إطار فكري ومنهج عمل لكلينتون في توليه الرئاسة، خاصة أن مجلس القيادة الديمقراطي يضم ٧٥٠ من قيادات الحزب الديمقراطي من بينهم أعضاء بارزون في الكونجرس وشخصيات حزبية مؤثرة.

وفي هذه الدراسة، فصل خاص بالسياسة الخارجية بعنوان « قيادة أمريكية عالمية من أجل الديمقراطية » تبدأ مقدماته بأن انحسار الخطر الشيوعي يؤكد أن انتشار الديمقراطية في العالم هو أفضل ضمان للأمن القومي الأمريكي، ولذلك يجب أن تكون « الديمقراطية » هى نقطة الإنطلاق في السياسة الخارجية بدل « مناهضة الشيوعية » في الفترة السابقة، وفي الوقت نفسه لابد أن يأخذ دعم التيار الديمقراطي في العالم في الاعتبار مصالح أمريكا القومية، ودرجة تطور الدول الأخرى اقتصادياً وسياسياً،

وهذا يستلزم زيادة الاعتمادات للمنظمات الأمريكية غير الحكومية لتشجيع المد الديمقراطي في العالم ، خاصة وأنه في حالات كثيرة لم يعد هناك ما يبرر تقديم المساعدات الأمنية ( العسكرية ) .

ومن بين المخاطر التي تواجه أمريكا في الفترة القادمة تركز هذه الدراسة على قضايا محددة مثل انفجار الحروب الأهلية في الاتحاد السوفيتي السابق نتيجة تفتت السلطة وزيادة الأحوال الاقتصادية سوءاً ، ومثل تفجر العنف العرقي أو الطائفي كما يحدث في البلقان ودول آسيا الوسطى ، ومثل مخاطر الصراعات الإقليمية سواء في الشرق الأوسط أو منطقة الخليج ، ومثل تعرض المواطنين الأمريكيين لهجمات ارهابية بالخارج . . إلى آخر قائمة طويلة من المخاطر القائمة والمحتملة . .

وتضع الدراسة إطار العمل الأمريكي في المرحلة القادمة كما يلي :

■ ان تمثل « الدبلوماسية التجارية » قلب استراتيجية الأمن الأمريكية الجديدة لتحقيق الأمن الاقتصادي الأمريكي ، ولقد سارع الرئيس كلينتون - عقب توليه السلطة - بإنشاء مجلس للأمن الاقتصادي بالبيت الأبيض موازياً لمجلس الأمن القومي مما يعنى أن هذه الدراسة ليست مجرد فكر مطروح ولكنها برنامج للعمل .

■ مساعدة « الديمقراطية الروسية » بقيادة الجهود الدولية لتوفير القروض والمساعدات لها ، وتخفيف أعباء ديونها في فترة التحول الصعبة إلى اقتصاديات السوق الحرة والديمقراطية ، وزيادة الدعم الأمريكي لدول الكومنولث الجديد لمساعدتها على التحول من الإنتاج العسكري إلى الإنتاج الاقتصادي وتزويدها بالخبراء لدعم المسار الديمقراطي .

■ استخدام السياسات التجارية وغيرها من وسائل الضغط لتشجيع

التحول السياسى والاقتصادى ، وزيادة الدعم الأمريكى لبناء المؤسسات الديمقراطية - ومضاعفة اعتمادات « الصندوق الأمريكى القومى من أجل الديمقراطية » ، ( وهو منظمة غير حكومية ) لنشر الديمقراطية فى العالم .

■ ( إعادة صياغة سياسة المعونات الخارجية الأمريكية بحيث تكون موجهة لدعم نمو القطاع الخاص ، ودعم قيام المؤسسات الديمقراطية ، والمساعدات الأمنية .

وإن كانت هذه الدراسة ترفض قيام أمريكا بدور « الشرطى العالمى » بكل تبعاته الاقتصادية والسياسية ، فإنها تقدم دوراً أمريكياً جديداً هو إرسال قوات سياسية تشكل «فيالق الديمقراطية» من آلاف الخبراء المتخصصين لتوسيع الرقعة التى تصلها «الأيدى الخانية» للمؤسسات الديمقراطية ، والأسواق . . وليقدموا ما يحتاجه ذلك قانونياً وسياسياً . . ومالياً .

هكذا تفكر الإدارة الأمريكية الجديدة . . وهكذا تعمل . . لتكون لأمريكا قيادة العالم فى ثوب جديد . . فى عالم تغيرت أهم ثوابته .

ويبقى سؤال لم تجب عنه هذه الدراسة ، ولم يتعرض له الرئيس كلينتون فى برنامجه هو : ماهو مفهوم الديمقراطية وحرية الإنسان الذى ستعمل على أساسه فيالق الديمقراطية الأمريكية فى أنحاء العالم ، هل ستنتقل ذات المفهوم السائد داخل أمريكا ، وتكون حقوق الإنسان - فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، والبوسنة والهرسك، والصومال، والعراق مثلاً - متساوية مع حقوق الإنسان الأمريكى ؟ أم أن المفهوم الأمريكى سيكون «تفصيلاً» لكل حالة على حدة ؟

وهل ستعمل فيالق الديمقراطية الأمريكية فى إسرائيل أيضاً ، لكى

تضمن للفلسطينيين حقهم - كبشر - في ممارسة الديمقراطية في أرضهم ؟ ثم ما هو - بالضبط - دور هذه الفياق التي ستجوب أنحاء العالم الثالث . . هل ستعقد ندوات ؟ . . هل ستلتقى بأهل الفكر وقيادات المجتمع المدني . . ؟ هل ستجتمع بالمسؤولين . . ؟ هل ستقيم في البلاد أم تكتفى بزيارات طويلة أو قصيرة ؟ . . وهل ستنتهي حقيقة التحالفات القديمة بين أمريكا وأنظمة الحكم الاستبدادية المعادية لشعبها . . أم ستغمض العين عن ترقى أن وجوده يفيد المصالح الأمريكية بأكثر من وجود حكم ديمقراطى . . ؟

أسئلة كثيرة لكنها في النهاية تعنى أن دول العالم الثالث عليها أن تستعد لاستقبال هذه الفياق التي توشك على التحرك ، لأنها ستكون تعبيراً عن النظام العالمى الجديد الذى تقوده أمريكا . . وهى الآن تعد نفسها لاستمرار حقبة السيادة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة وإخفاء الخطر الشيوعى وتبحث فى العالم عن عدو جديد .

## سنوات ضائعة ..!

ليس من الصواب أن نعقد محاكمة للجامعة العربية عن السنوات الضائعة من عمرها ، وعمرنا ، في الجمود ، أو التردد ، أو المعارك الجانبية ، أو الشكوك المتبادلة بين دول تجمعت تحت مظلتها لأنها تريد - كما تقول وتعلن - أن تحقق الوحدة العربية ، ذلك لأن ضياع مزيد من الوقت في الحساب والمحاکمات يزيد من رصيد الفرص الضائعة ، ولن يفيدنا أن نكيل الاتهامات ، أو نصدر أحكاماً بالإدانة ، ولكن يفيدنا أكثر معرفة مواطن الخلل وكيفية العلاج وذلك حماية للمستقبل وليس حساباً عن الماضي . .

يكفى أن نأخذ مثلاً لكيفية إنجاز العمل العربي المشترك مثل عملية تعديل ميثاق الجامعة الذي بدأ عام ١٩٧٩ بقرار من مجلس الجامعة ، ثم قرار مؤتمر القمة العاشر في نفس العام بالإسراع في تعديل الميثاق ، ومن لا يعرف كيف تسير القاطرة العربية كان يظن أنها ستطلق كالصاروخ في هذا الاتجاه الذي حدده أعلى مستويات المسؤولية والقيادة ، ومع ذلك فقد مرحتى الآن ١٤ عاماً ولم يصدر التعديل ، وهناك من يرى أنه لن يصدر ، ولكن من المؤكد أن قرارات كثيرة سوف تصدر بالتعجيل بصدوره ، أو بإحالتها إلى لجان ، رغم أن اللجان قتلته بحثاً ودراسة ، وهي تضم أعلى المستويات العلمية من رجال السياسة والدبلوماسية والقانون الدولي في العالم العربي كله .

ويكفى أن نشير إلى أن هناك ١٣ قراراً من مؤتمرات القمة العربية ومن مجلس الجامعة ومن كل اللجان . كان الظن عقب صدور كل قرار منها ان الموضوع دخل حيز التنفيذ ، وان عصباً جديداً من العمل العربى سوف يبدأ مع التعديلات الجديدة للميثاق ، لكن ذلك ظل نوعاً من شطحات الخيال .

ففى مارس ١٩٨٠ أصدر مجلس الجامعة قراراً بتشكيل لجنة عامة تضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء من ذوى الاختصاص لدراسة مشاريع تعديل الميثاق والنظام الأساسى لمحكمة العدل العربية والأنظمة الداخلية ، وعقدت هذه اللجنة ٣٥ جلسة عمل طوال عام ١٩٨٣ اعتمدت بعدها نص مشروع تعديل الميثاق ماعدا بضع مسائل محددة وضعت لها أكثر من نص وتركت القرار للقمة العربية ، من هذه المسائل : مطلع ديباجة تعديل الميثاق ، وموعد انتخاب الأمين العام ، وتسمية المجلس المختص بالعمل الاقتصادى والاجتماعى ، وكيفية تسوية النزاعات بين الدول العربية فى اطار الجامعة ، ولجنة تسوية النزاعات وكيفية الإنسحاب من الجامعة ، وموعد تعديل الميثاق ، واشترط الإجماع ، أو الأغلبية فى التصويت .

وعندما عرض على القمة العربية مشروع الميثاق والنظام الأساسى لمحكمة العدل العربية فى عام ١٩٨٢ أى منذ ١٢ عاماً - أصدرت القمة قراراً بأن « تتولى لجنة مؤلفة من وزراء خارجية ست دول ، لايجاد الصيغ التوفيقية للتعديل ، وبعد عامين كاملين أى فى عام ١٩٨٤ اتخذ مجلس الجامعة قراراً بزيادة عدد أعضاء هذه اللجنة من ستة إلى عشرة وزراء وتعديل اسم اللجنة ليصبح « لجنة تعديل « ميثاق الجامعة والعمل العربى المشترك » واجتمعت لجنة الوزراء العشرة على مستوى السفراء - وليس الوزراء - ودرست وبحثت وتوصلت إلى صيغ توفيقية لما كان موضع اختلاف فيما عدا الأحكام المتعلقة

بالإجماع في التصويت ، فقررت رفعها إلى مؤتمر القمة لأهميتها . وفي عام ١٩٨٩ أى بعد خمس سنوات أخرى - قرر مؤتمر القمة الطارئة بالدار البيضاء إعادة النظر في مشروع تعديل الميثاق وملحقاته حتى يأتى هذا التعديل مستشرفاً آفاقاً جديدة ، ومؤكداً شمولية دور الجامعة في العمل المشترك ودفع مسيرته (انظر كيف استخدمت عبارات ذات رنين عال وكان وراءها ارادة حقيقية ) وتم تشكيل فريق من كبار الخبراء العرب تولى دراسة كالتعديلات التى تقدمت بها بعض الدول الأعضاء ، وأعد صيغاً توفيقية لها ، فلما عرض المشروع كاملاً بعد ذلك على مؤتمر القمة غير العادى ببغداد في عام ١٩٩٠ - بعد ١١ عاماً من أول قرار - أصدر مؤتمر القمة قراره بعرض مشروع الميثاق على القمة القادمة (!) . فتم تشكيل فريق آخر من كبار الخبراء العرب للنظر مرة أخرى في كل التعديلات المقترحة ، ووضع صيغ توفيقية أخرى واتم الفريق عمله وأصبح المشروع جاهزاً بكل ما يمكن أن يقال في تعديل ميثاق الجامعة ، ولكل قاعدة بدائل جاهزة لانتظر إلا قراراً من القادة العرب ليعبروا ولو مرة واحدة عن إرادة موحدة ، لبث الروح في جامعتهم العربية ، واعطائها بعض الفاعلية وتحويل بعض الشعارات الجميلة إلى حقائق ، نقول بعض الشعارات ولا نقول كلها .

والميثاق في صورته الجديدة ليس الا محاولة للتأكيد على تسوية أى نزاع ينشأ بين الدول العربية بالطرق السمية داخل الجامعة أولاً ، وبيان الإجراءات التى يجب اتباعها تحقيقاً لهذا المبدأ الذى يمكن أن يحمى الدول العربية عن نزاعات كان يمكن ألا تبلغ الحدة التى شهدها العالم العربى - ومازال يكتوى بناها - لو كانت طرق حلها وتسويتها مقننة وواضحة ومتفقاً عليها من الجميع ، في إطار محكمة عدل عربية تمثل الجهاز القضائى الرئيسى في الجامعة لضمان التواصل إلى حلول عادلة لكل الخلافات العربية

الحالية والمستقبلية ، وفي التعديل قواعد جديدة للتصويت في الجامعة بحيث لا يكون القرار ملزماً إلا للدول التي تعترض عليه صراحة ، فيما عدا حالات محددة على سبيل الحصر يكون القرار فيها بأغلبية الثلثين ملزماً للجميع ، ويعطى التعديل سلطات أكبر لمجلس الشئون الاقتصادية والاجتماعية في الجامعة ( وهو مكون من وزراء اقتصاد جميع الدول العربية ) لتكون له فاعلية في تطوير التعاون الاقتصادي العربي الذي نتحدث عنه كثيراً . وفي التعديل نص على إنشاء برلمان عربي (على غرار البرلمان الأوربي ) ومجلس للشئون العسكرية للتنسيق ويترك التعديل المقترح الاحتمال مفتوحاً لإنشاء قوات أمن عربية لفرض وقف إطلاق النار إذا حدث نزاع مسلح بين الدول العربية ، ولو كانت هذه القوات موجودة لساهمت في انقاذ الصومال من الحرب الأهلية بدل الاستعانة بقوات أمريكية أو دولية . . وتم انقاذ الكويت من براثن العراق بايد عربية بدل التراجيديا الدولية الهائلة التي دارت في ارض العرب وان كان انشاء هذه القوات أو انشاء البرلمان العربي أو مجلس الشئون العسكرية وغيرها من المقترحات الجميلة مسائل - في العلن لا خلاف عليها ، ولكن عند اللحظة الحاسمة لا يصدر بشأنها القرار .

هل رأيتم أمة في العالم تتغنى بوحدها التي لا يغلبها غلاب كما يفعل العرب . . وهل رأيتم مثلها تبديد السنوات دون اتخاذ خطوة - أى خطوة - لتحقيق درجة - أى درجة - من هذه الوحدة المقترى عليها . ؟

## هل للجامعة العربية مستقبل ؟

كان كل شيء هادئاً في مكتب الأمين العام للجامعة العربية ، الدكتور عصمت عبد المجيد وهو يتحدث إلى بثقة عن إمكان تخطي الأزمات العربية الحالية ، وإعادة بناء العلاقات بين الدول العربية على أساس من الثقة ، وفجأة اهتزت الغرفة ، وتحركت المقاعد ، وأحسست للحظة بالدوار ، بينما ظل الصفاء في ملامح وجهه كما هو لم يتغير ، فقط قطع حديثه ليقول لي : « هذه هزة أرضية » ثم استكمل شرح تصوره المتفائل للمستقبل العربي . . . قلت لنفسى : هذا هو عصمت عبد المجيد ، لم ينس دبلوماسيته حتى في لحظة الخطر فلم يسمه زلزالا ، ولكنه قال الحقيقة كاملة بطريقة هادئة ، وواجهها بشجاعة ، وبصفاء ذهن أحسده عليه .

كان السؤال الذى ألقىته فى أول الأمر أمام الأمين العام - لانتخف من وطأته على عقلى - هو : هل للجامعة العربية مستقبل بعد كل ما حدث وما يحدث فى العالم العربى ؟ وهل يمكن - حقيقة - أن يقوم نظام عربى موحد كما يقال فى الخطاب الرسمية ، وهل شعارات مثل العمل العربى المشترك ، وحماية الأمن العربى ، مجرد أمنيات ؟

كنت فى الحقيقة ألقى الأسئلة لاعبر بها عن حيرة المواطن العربى حين يحاول أن يفهم الصورة الغريبة التى تبدو عليها الخريطة السياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية للعالم العربى الآن . ولم أكن أتحدث إلى الدكتور عصمت عبد المجيد بوصفه أميناً عاماً للجامعة العربية فقط بل

بوصفه أيضاً استاذاً قديماً في القانون الدولي والعلاقات الدولية منذ حصل على الدكتوراة من جامعة باريس عام ١٩٥١ ، وكنت أشعر بأن هناك صلة للقربى تربطني به ، فأنا أيضاً مثله خريج جامعة الاسكندرية ، مع فارق سبقه في الزمن والعلم اللذين يجعلانه في موقع استاذ نعرف قدره وعلمه .

ولأنى لم أكن أحمل ورقاً أو جهاز تسجيل مفضلاً أن أعتمد على ما يتبقى في الذهن من الحديث ، فإن هذا ليس حديثاً صحفياً ، ولكنه رؤية من جانبي لما فهمته من فكر الدكتور عصمت عبد المجيد الذى يعبر عن اقتناعه بأسلوب هادىء جدا وبكلمات لا تحمل اى حدة على عكس كل من يفكر أو يتحدث في الشؤون العربية .

ولايستطيع أحد أن ينكر أن الأمة العربية عاشت وتعيش في ظل مجموعة من التهديدات والتحديات وعوامل الخطر ، ومن الممكن القول بأنها كادت تقوض أسس العمل العربى ، بل والعلاقات - الثنائية والجماعية - بين الدول العربية ، كما لاينكر أحد أن هذه التهديدات والتحديات وأجهزتها وكان لها اثر على الامة وعلى أداؤها وفعاليتها .

هذا أولاً : ولكن هناك - ثانياً - حقيقة مهمة ظهرت وسط هذا المأزق هى أن الدول العربية جميعها ، وبلا استثناء ، أظهرت تمسكها بالجامعة العربية ، فلم تخرج عن ذلك دولة واحدة ، وهذا شىء له أهميته ، لأنه يؤكد أن الخلافات العربية مهما اشتدت فإنه توجد معها بالتوازى رغبة لدى المختلفين أنفسهم في الحفاظ على نقطة التقاء ، والإبقاء على إطار للاتفاق ، ويجب أن نركز على هذه الحقيقة لنظل ماثلة أمام عيوننا ، لأنها تؤكد أن الجامعة العربية ستبقى بيتاً لكل العرب ، مهما كانت حدة واتساع الخلافات التى تنشأ بين البلاد العربية ، وستظل إطاراً يعبر عن أهداف ونوايا وتطلعات حدودها العرب فى ميثاق الجامعة ، وإن كانت هناك خلافات تطراً بين الدول

العربية، فإنها مهما اشتدت وأطاحت ببعض ثوابت العلاقات بينها، تتوقف دائماً عند نقطة لا تتجاوزها، هي الحرص على بقاء الجامعة العربية، ولذلك صمدت هذه الجامعة أمام خلافات كثيرة عاصفة كان من الممكن أن تجعلها شيئاً ينتمى إلى الزمن الماضي، لكن الأيام تثبت أن كل الخلافات العربية زائلة، وأن الجامعة العربية باقية وانها - في جوهرها - هي المؤسسة القومية الأولى التي تربط بين الدول والشعوب في العالم العربي، ولا بديل عنها حتى الآن ولذلك فإذا كان لدى المتشائمين في مستقبل الجامعة العربية أسباباً كافية لتشاؤمهم، فإن لدى المتفائلين أكثر من سبب لتفاؤلهم.

هناك عواصف وزلازل في العلاقات العربية، حدثت وتحدث، ولكن مازالت الثقة كإبيرة في إمكان تجاوز آثار خلافات الماضي، والتوصل إلى حلول لخلافات الحاضر، والاستفادة من دروس الأزمات، لتضميد الجراح، وإعادة بناء الثقة في العلاقات التي تصدعت في بعض المواقع. وبعد مرحلة إعادة بناء الثقة تأتي مرحلة العمل لجمع الشمل، وتوحيد الصف، وتأتي مرحلة حاجة العرب إلى التعامل بموضوعية وعقلانية مع التحولات التي تحدث في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، وفي النظام الدولي الذي يتشكل الآن، وكل هذه ضرورات تفرض فكراً جديداً وروحاً عربية جديدة، لأنها تتعلق بالوجود والعدم.

والتحليل الهادئ الخريطة العالم العربي الآن يكشف أن الأمة العربية ليست في موقع الضعف كما يروج البعض - في رأي الأمين العام - فهي تملك من عناصر القوة ما يكفي لتكون حاضرة في العالم الجديد ومؤثرة في نظامه الدولي، ومتفاعلة مع معطيات التطور والتحديث. . الأمة العربية ليست كياناً خامداً كما يقول المتشائمون الذين يرون واقع الحياة العربية بنظارات سوداء، وهي اليوم قادرة على القيام بدور - ليس هامشياً أبداً - في صياغة

النظام الدولى ، وعند هذه النقطة يقول الدكتور عصمت عبد المجيد « أننى مؤمن بأنه إذا لم تكن لنا سيطرة على أحداث الماضى ، فلتكن لنا كلمة موحدة من أجل المستقبل » ، نعم هناك من يشك فى جدوى الجامعة العربية ، لكن الجميع يعلمون أنه لا بديل فى الوقت الحاضر عن هذه الصيغة ، وهناك خلافات عربية ، نعم ، فهل نهدم الجامعة العربية لهذا السبب أم أن ذلك ادعى لى أن نزداد تمسكاً بها لكى نعمل من خلالها على حصار أثر الخلافات لكى لانزداد وطأتها ؟ وهناك أزمات فى العالم العربى ( مشاكل على الحدود والأنهار ونزاعات قبلية ومجاعات ) . وهناك تحديات ( تخلف عما فى العصر من قفزات فى العالم والتكنولوجيا ، وبطء التنمية ، واحتياج إلى نظام ثقافى وتعليمى جديد ) فهل نترك الجامعة العربية وراء ظهورنا ونمضى بدونها أم نزداد تمسكاً بها وعملاً من داخلها للتعامل مع هذه القضايا والتحديات وبعضها قضايا ملحة لا تحتمل الانتظار يفرضها علينا التطور العالمى مثل قضايا البيئة ، وحقوق الإنسان ، والتحول السياسى والاجتماعى .

وفى النهاية فإن الجامعة العربية لاتهدد وجودها التجمعات الإقليمية لأنها ليست متعارضة معها ، ان ميثاق الجامعة ذاته فيه ما يؤكد أن واضعيه كان فى حسابهم قيام مثل هذه التجمعات الإقليمية ، وكانوا يرون ذلك خطوة على طريق التكامل العربى تضيف إلى الجامعة العربية قوة وليس العكس .

كانت هذه الأفكار مقدمة الحوار مع الدكتور عصمت عبد المجيد ، الذى تهتز الأمور وبعض العقول حوله ولايتهز هو ، ويواجه الزلزال بثقة المؤمن ، وابتسامة المتفائل ، وهدوء الحكيم .

## أحلام الجامعة العربية

كانت الآمال المعقودة على الجامعة العربية عند انشائها أكبر بكثير مما هي الآن . ثم تراجعت الأحلام حول قدرة هذه المنظمة الإقليمية من حلم الوحدة العربية إلى حلم بتحقيق التضامن لا أكثر ، ثم تراجع الحلم إلى مجرد وحدة الصف العربي ( دون وحدة الهدف ) وظلت الخطوات إلى الوراء واحدة بعد الأخرى إلى أن ساء الحال ، وأصبحت عوامل الخلاف أكثر من عوامل الاتفاق فلم يعد من حلم للأمة العربية إلا الإبقاء على وجود الجامعة العربية ، والسعى إلى إزالة الخلافات بين الدول العربية (وهي خلافات بعدد الدول العربية مضروبة في عشرة على الأقل ) وأرجاء المعارك والتفجرات العربية إلى أن يقضى الله أمراً كان مفعولاً .

كان الطموح منذ ما يقرب من أربعين عاماً قد وصل إلى حد وضع تصورات لجعل الدول العربية كياناً إقليمياً متكاملًا يجمع عناصر القوة ليجعل من الأجزاء واحداً صحيحاً . وكانت هناك مشروعات طموحة .

● كان هناك مثلاً مشروع للتكامل الاقتصادي وإنشاء سوق عربية مشتركة ومشروع لإقرار حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال .

● وكان هناك تصور لإنشاء برلمان عربي ، وكان هذا التصور أسبق من فكرة البرلمان الأوروبي ، ولكن دول أوروبا حين بدأت خطواتها لتحقيق وحدتها كانت لديها الإرادة السياسية قد توافرت ، والقدرة على العمل

تكاملت ، ولم تكن تعرف منهج تحقيق الوحدة بالخطب والمشاعر وحدها ،  
ولذلك تجاوزت تناقضاتها السياسية والاقتصادية واختلاف اللغة والمذاهب  
الدينية ، ومازال العرب يتحدثون عن عوامل الوحدة الأثرية ، في الأرض ،  
واللغة ، والتاريخ ، بينما هم إما في حالة حرب مع بعضهم البعض ، أو في  
حالة استعداد لحرب ، وليس هناك عدو تحشد له القوات العسكرية في أى  
دولة عربية . . إلا وهو عدو عربى .

● وكان هناك مشروع لإنشاء مجلس دائم للدفاع العربى كخطوة  
للتسيق بين الجيوش والأسلحة والتدريب والقيادة والخطط إلى أن يحين وقت  
للوحد ، ومشروع آخر لإنشاء قوة طوارئ عربية ، تمثل اليد التى ترضيها  
الدول العربية لتحول دون طغيان دولة عربية على أخرى أو خروج دولة منها  
على الشرعية العربية ، ولو كانت هذه القوات موجودة ، ووقفت على حدود  
العراق والكويت حين بدأت نذر الخطر ، لكان مسار التاريخ قد تغير . !

● وكان هناك مشروع ميثاق لحقوق الإنسان العربى . فهناك الميثاق  
العالمى لحقوق الإنسان ، ثم أصبح هناك ميثاق لحقوق الإنسان الافريقى ،  
بينما تعثر الميثاق العربى . . ثم ألقى إلى النسيان .

● وكانت هناك دراسات كثيرة استغرقت سنوات منذ ميلاد الجامعة  
العربية لإنشاء محكمة عدل عربية لحل المنازعات بين الدول العربية على  
أساس من الشرعية ، وفى ميثاق الجامعة ذاته وضعت المادة ١٩ للنص على  
هذه المحكمة ، ومر مشروع إنشائها بمراحل عديدة ، من لجان الخبراء ، إلى  
اجتماعات وزراء العدل العرب ، إلى تقديم كل دولة ما شاءت من مقترحات  
لتعديل المشروع المقترح ، وانتهى ذلك كله منذ سنوات ، ومع ذلك فإن  
المشروع بعد استكمال دراسته مازال ينتظر القرار السياسى ، رغم ما فى نظام  
المحكمة من نص صريح على أن يكون لجوء الدول إليها لحل المنازعات

اختيارياً ، وبمبادرة من الدول ، أو بقرار من مؤتمر القمة العربية ، أو بما ورد فيه نص بأن يكون حل الخلاف فيه لهذه المحكمة ، ومع ذلك فإن هذا الحلم يبدو بعيداً .

● وإن كان الأمين العام ، الدكتور عصمت عبد المجيد ، مازال متفائلاً ويرى إمكان إنشاء هذه المحكمة لتبدأ عملها بالنظر في خلافات الحدود القائمة ( والمزمنة ) وتنزع بذلك فتيلاً للتوتر ، خاصة وان كل الدول العربية لديها خلافات حدود ، وغزو العراق للكويت بدأ بخلاف حول حقل بترول الرميطة وحول بعض علامات الحدود ، وكل الحدود العربية عليها منازعات لا تجد حلاً إلا بتأجيل الانفجار .

● وكان الطموح قد وصل في عام ١٩٥٤ إلى حد اعداد مشروع اتفاق للجنسية مر بجميع المراحل الفنية وأقرته اللجنة القانونية وعرض على مجلس الجامعة ثم توقف ، وكان فيه تجسيد للحلم الذي أصبح الآن بعيداً ، وهو أن تكون الجنسية « عربية » لكل من ينتمى إلى إحدى الدول العربية . وتكتسب المرأة العربية بالزواج جنسية زوجها العربي تلقائياً ، وتسقط عنها جنسيتها الأصلية ، وإذا انتهت الزوجية تسترد جنسيتها الأولى .

● وكانت هناك اتفاقية على وشك الإصدار لتنظيم إقامة العرب في الدول العربية وانتقلهم فيما بينها ، يضمن لهم حرية دخول كل البلاد العربية ، وحرية التنقل ، والإقامة ، والتوطن ، وحرية مغادرتها بدون الخضوع لقيود غير التي يخضع لها مواطنو كل دولة ، وتسوى هذه الإتفاقية بين المواطنين العرب الوافدين في دولة عربية وبين مواطني الدولة ذاتها في العمل والتملك وسائر الحقوق والواجبات ، ولا يدفع ضريبة أو رسماً ما لم يكن مفروضاً على أهل البلاد . .

كل هذه الأحلام ابتعدت كل يوم خطوة ، وبعد حماقة غزو العراق

للكويت لم تعد أحاديث الوحدة إلا مجالاً للشعراء والرومانسيين ، فقد أصبح الحد الأدنى من الشروط الموضوعية لتحقيقها غير متوافر ، فالحد الأدنى من الثقة غير قائم ، والنزاعات العربية ذات الطبيعة القانونية أو السياسية لم تصل إلى تسوية ، وإرادة التكامل لم تعد موجودة بدرجة تحفز للعمل ، ويكفى أن نرى الصومال ونتائج الحرب الأهلية فيه من انهيار الدولة ، وانفلات الأمن ، وانتشار المجاعة إلى حد تساقط الموتى جوعاً بالآلاف ، ويكفى أن نستعرض الألغام المنتشرة في العالم العربي ، من النزاعات القائمة بين الأطراف العربية ، والفجوة الغذائية المتزايدة ، والخطر الذي تمثله التهديدات حول المياه التي تندفق في دول عربية ومصادرهما موجودة خارج حدود العالم العربي ، وتزايد الفجوة التكنولوجية وازدياد العالم العربي تخلفاً عن معطيات العصر علمياً وصناعياً وتكنولوجياً ، ونقص الموارد المالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في غياب نظام عربي دائم لتوفير هذه الموارد للدول المحتاجة إليها ، وأخيراً عدم وجود صيغة مناسبة لإدارة علاقات الدول العربية مع دول الجوار .

وسط هذا المناخ العربي (المليد بالغيوم كما أراه ) ، وجدت عند الأمين العام الدكتور عصمت عبد المجيد ثقة في إمكان تجاوز هذه الأوضاع ، من خلال الجامعة العربية ، قال لي : إن الجامعة العربية هي التجسيد للإدارة والأهداف العربية ، وهي الحصن للعرب يلجأون إليه لبحث مشاكلهم ، ولتسوية خلافاتهم ، وإذا كانت الخلافات كثيرة فهي في النهاية خلافات يمكن حلها ، ومصالح الدول العربية واحدة على المدى الطويل ، وإذا أرادت الجامعة أن تعد سجلاً لما لم تحققه فقد يكون سجلاً كبيراً ، ولكن لا بد أن تحصى ما حققته فسوف يكون أكبر في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وقد ساهمت في دعم استقلال وسيادة الدول العربية

في مواجهة التهديدات ، وأخيراً فإن الجامعة العربية - مهما يكن الحال - يمكن أن تعمل الكثير في إدارة الأزمات في النظام العربي . وهي فقط تحتاج إلى مزيد من الدعم والمساندة والثقة فيها وفي جدواها والعمل داخلها على هذا الأساس .

ولابد أن يكون لدينا واحد على الأقل متفائل له ثقل ووزن الدكتور عصمت عبد المجيد ، وله موقعه المؤثر ليعمل على تحقيق ما ينادى به من إقامة بنية تعاون أقوى ، تستطيع إيجاد الهيكل السياسي والاقتصادي الذي يحمي أجيالنا القادمة في عالم سيكون تحت سيطرة ورحمة العمالقة الأقوياء ، ومازال أمام العرب فرصة ليشاركوا - بوحدتهم - في صياغة النظام الدولي الجديد قبل أن يكونوا من ضحاياه !

واعتقد أن الدكتور عصمت عبد المجيد على حق إلى حد بعيد ، لأن العرب إذا كانوا قد فقدوا القدرة على الفعل . . فيجب ألا يفقدوا القدرة على الحلم . . والمحاولة .

## إعادة اكتشاف الجامعة العربية !

بقدر ما كانت الآمال مزدهرة وواسعة عند بدء إنشاء الجامعة العربية ، أصبح الشعور بالإحباط هو البديل المطروح الآن ، لولا قلة من عقلاء الأمة يدركون أن أى شكل من أشكال التجمع العربى فى حدود الممكن الآن أفضل من لاشئ ، وأن نقطة ضوء واحدة يمكن البدء بها لإنارة عالم بأسره، وأن ظاهر الانقسام العربى الحالى لايعبر عن المعطيات الحقيقية للواقع العربى ، ولذلك فإن الحرس القديم للفكرة العربية يتنادى الآن للتجمع فى مواجهة دعاة التشرذم تحت شعار الوطنية، ورغبة فى هدم كل شكل من أشكال الإلتقاء العربى ، وأول وأبسط هذه الأشكال : الجامعة العربية .

وفىما يبدو فإن الدكتور عصمت عبد المجيد كان مشغولاً طوال الفترة منذ انتخابه بالإجماع أميناً عاماً وإلى الآن فى إعادة اكتشاف الجامعة العربية ليضع يده على نقاط القوة التى يمكن البدء منها ونقاط الضعف التى يجب معالجتها ، وفىما يبدو فإن منطقته مازال كما كان منذ البداية : أن الرابطة القومية العربية ودوافع المصالح الفردية والجماعية للدول العربية جميعاً التى كانت حافزاً لإنشاء هذه الجامعة مازالت قائمة حتى اليوم - لم تنتقص - رغم الغيوم التى تحجب الرؤية عن بعض العيون .

وكالعادة فإن إحدى مهام الأمين العام للجامعة العربية أن يتلقى -

بالتبابة عن جميع أعضائها - سهام النقد والالتهام من المفكرين والسياسيين على حد سواء وكأنه المسئول عن حالة التمزق القائمة ، أو كأن جهاز الجامعة العربية يملك عصا سحرية في يد الأمين العام يحركها كيفما شاء لكنه لا يفعل ، ولا يدركون أن الأمين العام لا يعمل إلا تنفيذاً لسياسات موضوعة، وهذه السياسات هي التي تجعل الجامعة على الحالة التي تراها عليها ، ولا يمكن أن تقوى الجامعة العربية وتتحرك بفاعلية، ويكون لها دور مؤثر في الحياة السياسية والاقتصادية العربية إلا إذا اتفقت إرادات الدول العربية على ذلك . وبدون هذا الالتقاء لا يستطيع الأمين العام، ولا جهاز الجامعة، أن يقود علماً عربياً لم تتوافر فيه إرادة التكامل ، ويؤثر البقاء في مرحلة ترديد قصائد الشعر انفعالاً بالفكرة القومية، دون أن يصل إلى مرحلة العمل .

والذين يتحدثون عن الأمن القومي العربي في الأدبيات السياسية لا يريدون أن يروا حقيقة أن اعتبارات الأمن القطرية هي الشغل الشاغل في كل بلد عربي ، وكل تعاون ، أو تنسيق ، أو محاولة للتكامل في هذا الطريق مليئة بالحساسيات ، وحتى الآن لم يستقر مبدأ يبدو بسيطاً - لكنه مع ذلك عند واضعي السياسات بعيد عن حساباتهم - وهو أنه لاتعارض - أو من الممكن ألا يكون هناك تعارض - بين أمن كل دولة عربية على حدة وأمن كل الدول العربية مجتمعة فيما نسميه الأمن القومي العربي . من الممكن أن ندرك ان اعتبارات وحسابات الأمن في الحالين متكاملة ، بل إن المصلحة القطرية الضيقة لن تجد ذاتها - عند تعرض أمنها للخطر - إلا في ظل تكاملها مع مصلحة الدول الأخرى مجتمعة ، وأيضاً عند تحليل تناقض آخر يظهر في الفكر والعمل العربي بين الوطنية والقومية ، وكأن احدهما لا بد أن تكون بديلاً عن الأخرى ولا يمكن أن تتسع المساحة لهما معا ( مساحة الفرد العربي

ووجدانه ، أو مساحة البعد العربي بحدوده الجغرافية ، أو مساحة العالم العربي القائم الآن بتقسيماته ، دون الوقوع في رومانسية النظرة إليه على أنه وطن واحد بالفعل ، فكونه وطناً واحداً هدف وليس أمراً واقعاً ، وتكفى إشارة إلى تعقيدات تأشيريات الدخول والخروج والإقامة وتفرقة المعاملة بين اوطنى والأجنبي الأوربي أو الأمريكى والأجنبي وبين . . . العربي في البلاد العربية! ) فإن النظرة المقيدة بحدود الواقع ، فضلاً عن النظرة المستقبلية ، سوف ترى أن الوطنية حجر في بناء القومية ، وليست نقيضاً لها ، أو بديلاً عنها .

ويبدو أن حركة ما سوف تحدث في هذا الاتجاه ، فلقد اتخذ مجلس الجامعة في دورته الأخيرة قراراً بتكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة شاملة عن الأمن القومى العربى ، ولأول مرة يبدو المجلس متعجلاً فيحدد أجلاً لانتهاه الدراسة لايمجاز ستة أشهر ، ويضع ضمانة أخرى للجدية بتشكيل لجنة وزارية من عدد من الدول العربية لتحديد الإطار ومناقشة الدراسة وإعداد الملاحظات لعرضها على مجلس الجامعة في سبتمبر القادم ، وقد يكون ذلك إيذاناً بمرحلة من الجدية في تناول موضوع الأمن القومى الذى مازال يواجه من الشكوك والعقبات أكثر مما يلقى من الفهم والعمل .

وقد تكون خطوة في مفهوم الأمن القومى العربى وقفة الدول العربية بالإجماع ضد تقسيم العراق أو تجزئة أراضيه ، وسعيها إلى تخفيف المعاناة عن الشعب العراقى ، هنا تفرقة تبدو فيها الواقعية والنضج السياسى الذى يتفق مع أوضاع العالم الجديد . . . تفرقة بين العراق كبلد وشعب عربى وبين حاكم العراق وأطماعه . . . وتفرقة بين انتزاع استقلال الكويت من برائن من اعتدى عليها ، وبين نزعة الانتقام العشوائية الجاهلية التى تصيب بشكل مباشر جزءاً من الوطن العربى ، وتصيب الوطن العربى كله بشكل غير

مباشر، وتحطم جيشاً هو في النهاية قوة مضاعفة للقوة العربية ككل ،  
وتصيب شعباً عربياً لن يدفع ثمن تمزقه إلا العرب مجتمعين ، إن لم يكن اليوم  
فغداً ، أو بعد غد . فالوقوف بحزم ضد أطماع السيطرة وجنون القوة شىء ،  
وهدم كيان دولة عربية شىء آخر . . ولا يمكن أن يحقق مصلحة لأى بلد  
عربى . .

وقد تكون خطوة في هذا الطريق أيضاً تحرك الجامعة العربية لحل الأزمة  
الليبية بتشكيل لجنة قانونية من الجامعة والأمم المتحدة ، ولو قدر لهذا  
التحرك التنفيذ لكان ممكناً التوصل إلى حل مناسب ، خاصة بعد أن تأكد  
حرص ليبيا على نبذها الكامل لكل أشكال الإرهاب ، وتعاونها مع جهود  
القضاء عليه ، واستعدادها للتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة في إجراء  
تحقيق محايد أو المثل أمام محكمة محايدة للوصول إلى الحقيقة في حادث  
الطائرتين الأمريكية والفرنسية . . على أى حال تحركت الجامعة العربية  
ومازالت تعمل في هذه الأزمة ، وهذه إيجابية تذكر .

العقبة الكبرى هي أن العمل العربى في المجال الاقتصادى مازال  
كسيحاً ، والجامعة العربية تحاول ، لكن اعتبارات عديدة تحول دون تحقيق  
الهدف وتشد إلى الوراء بينما يشهد العالم تكتلات اقتصادية ومالية ضخمة  
كالوحدة الأوربية التى تأسست بمعاهدة ماستريخت ، فإن محاولات تقوية  
الجامعة العربية كنظام إقليمى لتكون تجسيدا لتجمع اقتصادى وسياسى  
وأمنى عربى ، تواجه مقاومة وعرقلة ظاهرة وخفية .

من الممكن أن تكون الجامعة العربية - حتى بوضعها الحالى - أداة تجميع  
للسطايا المتناثرة ، والكواكب السابحة في أفلاكها الخاصة ، لكن ذلك  
يقتضى البدء من جديد ، من النظرة إلى الجامعة العربية ذاتها ، وإذا كان  
هناك من يرى أن هذه الجامعة يمكن أن تقوى بالاستفادة من تناقضات

القوى الكبرى فى العالم فإن الدكتور عصمت عبد المجيد يرى خطأ هذا المنطلق ، وليست هناك بداية صحيحة إلا تقوية الذات وإعادة البناء الاقتصادى العربى ، وترسيخ الديمقراطية السياسية فى العالم العربى .

ان الأمم الحية تعيد اكتشافاتها من آن لآخر ، وسوف تبرهن الدول العربية على أنها مازالت حية إذا فعلت ذلك ، وإن كانت الجامعة العربية - فيما يبدو - مازالت حية لأنها تعيش الآن فى مرحلة تعيد فيها اكتشاف ذاتها وتستطلع آفاق الحركة الممكنة اليوم وغدا . ولا بد أن يأتى يوم - نرجو أن يكون قريباً - يكتشف فيه القادة ان الجامعة العربية ككيان قائم يستحق الحفاظ عليه ودعمه وتقويته والعمل فيه بجدية ، وان كانت العلاقات الثنائية او الجماعية خارج الجامعة ، تبدو الآن افضل وأكثر تحقيقا للهدف . فسوف تظهر الحقيقة - وهى ليست خافية الآن - ليعرف من لايعرف ان الشظايا العربية المتناثرة على الخريطة السياسية الدولية لن يكون لها فى حسابات القوة مكان الا اذا تجمعت ، وضمها كيان واحد .

## تحذير من هناك

في عام ١٩٨٥ عقد الحكيم الإفريقي « هو فيه بواتيه » رئيس جمهورية ساحل العاج\* مؤتمراً صحفياً حضره ٢٠٠ من ممثلي صحافة العالم وظل يتحدث فيه خمس ساعات ونصف الساعة ، ويبدو أنه كان يحتفل ببلوغه الخامسة والثمانين بطريقته الخاصة ، بأن يتخلص ساعات من قيود الدبلوماسية وصياغاتها الرقيقة ، ويترك أفكاره تداعى تداعياً حراً ، ويعبر عنها بتلقائية وصرحة . .

وقال الحكيم الإفريقي العجوز كلاماً يجب أن يفهمه العرب جيداً ، في هذه الفترة بالذات ، ومن هذا الرجل بالذات صاحب الخبرة الطويلة . . المشهور بقلة الكلام . . الذي خرج عن الصمت الذي فرضه على نفسه ليقول كلمة حق .

خصص رئيس ساحل العاج جانباً كبيراً من مؤتمره لتوجيه تعنيف للعرب بسبب انقساماتهم ، مع تلميح إلى أن بلاده ستعيد علاقاتها مع إسرائيل لينضم بذلك إلى زائير وليبيريا اللتين أعادتا علاقاتها بإسرائيل وتساءل - من هناك - « الذين يعتبرون أنفسهم المدافعين عن القضية الفلسطينية ، لماذا لم يفعلوا شيئاً . . » وارتفعت حدة كلماته وهو يخاطب العرب « هل أنتم يا عرب لديكم سياسة موحدة تجاه القضية الفلسطينية . . ؟ ابدأوا بأن تفهموا

\* توفي هو فيه بواتية في ديسمبر ١٩٩٣ .

فيما بينكم حقيقة ما تفعلون في النزاع العراقي الإيراني . . ماذا تفعلون ؟  
جانب منكم يساند إيران ، والجانب الآخر يساند العراق . . إلى أين  
تذهبون؟ أريد أن أكون حراً في حديثي إلى العرب ، وأريد أن أكون حراً في أن  
أتكلم مع الإسرائيليين . . يا عرب . . انتم لا تتفوقون إلا على خلافاتكم ،  
يجب أن تتعلموا أن الادانات لا تحل المشاكل ! . .

هذه الكلمات الحادة كالسكين تحدث الحكيم الإفريقي ، وفي كلماته  
تحذير ، ونذير . . وهي مقدمة لسكاكين أخرى يجب أن نهىء أنفسنا  
لطحنتها - وربما أشد منها - من جهات أخرى كثيرة .

حقيقة أن هناك أطرافاً تستفيد من بقاء حالة التمزق العربي ، وهناك  
أطراف ساهمت بكل ما تملك من قوة لكل تصل به إلى هذه الدرجة ،  
وأطراف زرعت بذور الخلاف ، وربطت أجزاء من الوطن العربي بآلة  
جهنمية تبتعد بها عن بقية الأجزاء لتلقى بها بعد ذلك إلى الجحيم ، وتأتينا  
الأيام بالنذير بعد النذير أن انتهبوا فالحصار يحكم حلقاته حولكم وإذا  
تباطأتم ، فلن تجدوا منفذاً إلى الحياة كأمة لها دور ومكان .

في مرحلة بلغ بنا الطموح مداه ، حتى تصورنا أن العرب يمكن أن يصلوا  
إلى « وحدة الصف » ليكونوا أمة واحدة وقوة واحدة وكياناً واحداً لكن  
الصفعات التي تلقيناها جعلتنا نفيق إلى الحقيقة ، فاكتفينا بالدعوة - في  
مرحلة أخرى - إلى « وحدة الهدف » ولكن الأيام جاءت بها يجعل حتى هذا  
الأمل المتواضع يبدو بعيداً ، وقد يكفى في هذه المرحلة أن نطالب بوقف  
الحروب العربية - العربية المباشرة وغير المباشرة ، وإعلان هدنة « بين  
العرب ، و« تطبيع العلاقات » . . فيما بينهم ، فقد يكون ممكناً بعد ذلك  
تجميع موقف عربي أمام الأخطار التي تهدد الوجود العربي ذاته ، وربما بعد  
ذلك يمكن بلورة استراتيجية قومية .

ان العرب بخلافاتهم يفقدون كل يوم أرضاً جديدة ويتلقون كل يوم  
صفعة جديدة ، وبخلافاتهم يغفلون عن عناصر القوة التي يملكونها :  
الثقل البشرى ، والموارد الاقتصادية الضخمة - التي يبدها السفه - والسوق  
الواسعة ، والتاريخ المشترك ، واللغة الواحدة ، والقيم الحضارية والروحية  
الواحدة . . وكلها عوامل كافية لظهور عملاق هائل في المنطقة له كلمة  
وتأثير في استراتيجيتها وفي موازين القوى فيها . .

. . يا عرب : اديروا رؤوسكم لحظة تجاه ساحل العاج ، فمن هناك  
جاءكم صوت عاقل بالإندار والتحذير ، وكل يوم سيأتيكم صوت مماثل  
جديد ، إلى أن تخلصوا أنفسكم من الشباك المنصوبة لكم ، وتستعيدوا القدرة  
على استشراف المستقبل ، وتختاروا لأنفسكم الطريق والمصير .

## التمزق العربى .. ونتائجه فى افريقيا

خلال السنوات الثلاث الماضية عادت مصر إلى دورها الأفريقى ، وعادت افريقيا إلى مكانها الطبيعى فى الاستراتيجية المصرية باعتبارها العمق الجغرافى ، والتوجه السياسى الرئيسى بعد التوجه العربى ، وهى انتهاؤنا الذى لا نسمح بالتقليل من أهميته تحت أى ظرف أو دعوى ، ولأن ابتعاد مصر عن افريقيا لايعنى ألا تصغير حجمها وتقليل تأثيرها وانتزاعها من التربة التى أثمرت لها مواقف تأييد لايمكن نسيانها . وتبدو أهمية الدور المصرى فى افريقيا إذا تتبعنا خيطا واحداً من الخيوط المعقدة المتشابكة التى تلف القارة السوداء ، لنرى مثلاً كيف أن تسلسل الأحداث فى الفترة الأخيرة يبين مدى حرص قادة إسرائيل على غزو افريقيا ، بعد أن قطعت دولها علاقاتها الدبلوماسية معها فى أعقاب حرب أكتوبر ٧٣ ، ولكن إسرائيل لم تتوقف خلال السنوات الإحدى عشرة التى مضت على العمل ببطء ومثابرة للتقدم خطوة بعد خطوة فى اتجاه هدفها ، وهى الآن تلوح بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية التى تحتاجها معظم دول القارة ، بعد ان استطاعت أن تغرى زائير وليبريا بإعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة ، واحتفظت بالمستوى الثانى من التمثيل الدبلوماسى بالإبقاء على بعثات دبلوماسية لرعاية المصالح الإسرائيلية فى ٨ دول افريقية أخرى ، ثم بدأت أخيراً فى مضاعفة نشاطها لتعود إلى إفريقيا كما كانت قبل ١٩٧٣ فى إطار خطتها للقضاء على عزلتها السياسية والاقتصادية التى فرضت عليها لفترة فى معظم

دول العالم الثالث ووصلت بها إلى درجة كانت فيها مرفوضة دولياً ،  
لتصرفاتها الرافضة للسلام العادل ، وقرار حقوق الشعب الفلسطيني ،  
وضربها عرض الحائط بقرارات المجتمع الدولي .

وعلاقات إسرائيل القوية معروفة مع حكومة جنوب افريقيا العنصرية  
المنبوذة \* والمرفوضة دولياً هي الأخرى ، وهي تزداد اتساعاً في العلاقات  
التجارية والاقتصادية أو التعاون العسكري أو في تنسيق المواقف السياسية ،  
وكذلك أصبح معروفاً ما وراء نقل يهود أثيوبيا ليصبحوا قوة مضاعفة إلى  
إسرائيل . وليس خفياً أن إسرائيل تقوم بدور كبير في إفريقيا ضد المصالح  
العربية فيها . ويكفي أن نرى أحد مسئولى التخطيط الإسرائيلى مثل « ناومى  
كازان » رئيس قسم الدراسات الإفريقية بالجامعة العبرية وهو يحدد اتجاهات  
الاستراتيجية الإسرائيلية الآن فيقول : « إن عودة العلاقات مع افريقيا هي  
أول وأعظم اهتماماتنا ، ولذلك فإنه من الطبيعى بالنسبة لاسرائيل أن تسعى  
إلى العودة الآن » ثم يشير إلى أن هناك صراعاً قوياً في افريقيا بين صورتين  
لاسرائيل ، صورة إسرائيل القادرة على تحويل الصحارى إلى مزارع منتجة ،  
وصورة إسرائيل العدوانية التى تساند بالقوة أطباعها التوسعية على حساب  
حقوق العرب من ناحية وتساعد أنظمة هشة مرفوضة من شعوبها من  
ناحية ، والصعوبة أمام إسرائيل ان تتبع الصورتين معاً فى افريقيا .

واسرائيل تبيع أسلحة بانتظام لست دول فى افريقيا السوداء وتتعامل بغير  
انتظام مع دول أخرى ، وهذه حقيقة معروفة ومنشورة ، ولاتزال اسرائيل  
حريصة على دورها القديم بالسيطرة على الدول الافريقية المستقلة حديثاً عن

(\*) خرجت حكومة جنوب افريقيا هذا العام (١٩٩٣) من عزلتها وانتهت دول العالم ومنها مصر مقاطعتها  
سياسياً واقتصادياً بعد الاصلاحات السياسية التى خففت بها حكمها العنصرى وفتحت الطريق  
أمام تطور ديمقراطى محتمل .

طريق خبراء الزراعة والخبراء العسكريين والأطباء ، ولا تزال حريصة على فتح أبواب جامعاتها وتدريب أبناء الدول الحديثة التي تفتقر إلى الكوادر الفنية والإدارية ، ويقدر عدد الذين أتموا تعليمهم وتدريبهم في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة بسبعة آلاف دارس يتولون الآن مواقع لها تأثيرها في دولهم ، وفي وقت من الأوقات - قبل ٧٣ - كانت إسرائيل تباهى بأن لها ٢٧ سفارة في إفريقيا أكثر مما للولايات المتحدة نفسها . وكانت مطمئنة إلى أنها بالمقابل ستجد من دول القارة سندا لها .

وكان لمنظمة الوحدة الإفريقية دور في الموقف الإفريقي المتشدد نسبياً تجاه إسرائيل لأنها تضم في عضويتها دولاً عربية وإسلامية ، ولكن الفترة الأخيرة شهدت تمزقاً عربياً انعكست آثاره في السياسات العربية في إفريقيا وظهرت نتائجه في المنظمة الإفريقية ، ومع التمزق كان هناك دول عربية غنية وعدت بأكثر مما حققت ، ويضاف إلى ذلك أن منظمة الوحدة الإفريقية فقدت بعض تأثيرها وتماسكها والأكثر من ذلك فإن الثقة بالنفس اهتزت في كثير من الدول الإفريقية نتيجة عوامل كثيرة أهمها القحط ، والجفاف ، والتدهور الاقتصادي ، وعدم الاستقرار السياسى . هذه العوامل كلها يبدو أنها ليست واضحة بحجمها الحقيقى أمام كثير من البلاد العربية لتدرك أن الوقت ليس في صالحها ، وان كل أرض تفقدها الآن في إفريقيا سوف يكون من الصعب عليها أن تستعيدها بعد ذلك .

ولابد أن تتنبه الدول العربية إلى أن إسرائيل في محاولاتها لإعادة العلاقات مع دول إفريقيا السوداء تلعب بورقة جديدة هي الورقة الليبية بأن تقدم معلومات عن نشاط ليبيا في إفريقيا التي تتوصل إليها مخبراتها « الموساد » . وتزكى المخاوف الإفريقية بأن ليبيا لها مطامع تهدد استقلال بعض دول القارة . وتبدو إسرائيل متعاطفة مع محاولات الدول الإفريقية لحماية نفسها .

حتى أصبحت هذه المساعدة الإسرائيلية للدول الإفريقية واحدة من أهم الأسلحة الإسرائيلية في المفاوضات السرية التي تحاول فيها إسرائيل إقناع جميع الدول الإفريقية بإعادة سفرائها إلى تل أبيب ، «الورقة اللبينة» ليست الا مجموعة اكاذيب واوهام من صناعة اسرائيل واجهزة اعلامها . ونتيجة لهذا الجهد ترتبط إسرائيل بروابط تجارية وزراعية وعسكرية مع ٢٢ دولة إفريقية يعمل فيها أكثر من ٤ آلاف إسرائيلي في مجالات مختلفة .

واسرائيل تكرر الآن ما فعلته في أمريكا اللاتينية ، فهي تقوم بحملة هادئة ، تربط نفسها فيها بدول تواجه تهديدات خارجية « مثل السلفادور » وتكسب الكثير بفضل الخوف الذي تبثه . . وهكذا تساعد اجهزة الاعلام والدبلوماسية الاسرائيلية فيما تسميه « الورقة اللبينة » إسرائيل في تنفيذ مخططاتها في إفريقيا .

ونعود إلى الموقف العربي من كل ذلك ، لنرى ماذا يفعل التمزق وغياب الاستراتيجية العربية الموحدة . . لنكرر سؤالاً أصبح تقليدياً حتى يفيق بعض القادة العرب والسؤال هو : هل تعرفون أى أهداف تتحقق وأى خطط تنفذ بسهولة بفضل اختلافاتكم وسهام بعضكم الموجهة إلى البعض الآخر . . ومصيبة أن يكون البعض مدركاً بالضبط الأهداف التي يخدمها !

آخر قرار أصدره الرئيس العراقي صدام حسين يقضى باعتبار مسابقات كرة القدم بين أندية العراق بعد الهزيمة العسكرية والسياسية الساحقة التي منى بها بطولة ذات طابع قومي ، وإطلاق اسم « أم المعارك » عليها ، وإقامتها سنوياً تخليداً لذكرى حرب الخليج ، وتخصيص ١٥٠ ألف دينار عراقى للفريق الفائز بالبطولة فيها . . وقد حرصت وكالات الأنباء على إبراز تصريح نشرته صحيفة «البعث» الناطقة باسم حزب البعث الحاكم قال فيه عدى ابن الرئيس صدام حسين ورئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة هناك بأنه قد تقرر بناء استاد جديد في بغداد بتسع مائة وخمسين ألف مشاهد . . !

لم تبد الوكالات اهتمامها بهذا الخبر كنوع من التسلية أو التسريرة على القراء، ولكنها اختارت بعناية نموذجاً يمثل التفكير القائم الآن بعد ما جرى من حرب ودمار وما تتناقله البعثات الرسمة والتقارير عن حالة العراق بعد الحرب من جوع يقتل الرجال والأطفال ونقص في الأدوية الضرورية، بينما الحاكم مازال يفكر بنفس الطريقة التي كأن يفكر بها قبل وقوع الكارثة وكان شيئاً لم يحدث ، ليس لأنه يعيش في غيبوبة ، ولكن لأنه يريد أن يفرض على شعبه استمرار الغيبوبة ، ولعل في الخبر ما يكفى لبناء تصور عن حالة العرب في ظل الفلسفة السائدة القائمة على تجاهل الواقع والتعامل مع الوهم ، فكل شيء يسير في تصور أكثر النظم الحاكمة على ما يرام بحمد

الله ، وبفضل القيادة الرشيدة في كل بلد عربي التي اختارتها العناية الالهية في الوقت الصحيح لكي تأتي بها لم يأت به الاوائل . . !

لقد تعجل المحللون - حتى قبل اندلاع عاصفة الصحراء - فتصوروا أن هذه الأزمة التي اهتزت لها الكرة الأرضية وتداعت آثارها على قارات العالم ومراكز القوة فيها، وتحركت فيها جيوش من كل فج عميق ، وأطلقت متفجرات تفوق ضعف ما أطلق في الحرب العالمية الثانية ) . سوف تغير حالة التدهور العربي القائمة ، أو تدفع إلى تغييرات أساسية داخل كل دولة تحقق فيها ديمقراطية حقيقية ( بعد أن ظهر إلى أى مدى يمكن أن تدفع نظم الحكم الفردية شعوبها إلى الخراب ) . كما تصوروا أن نظاماً عربياً جديداً سوف يولد من المأساة ، وأن جامعة عربية جديدة سوف تظهر إلى الوجود ، وأن فكراً سياسياً واستراتيجياً جديداً سوف يسود العالم العربي يعطى لهذا العالم العربي الضائع كياناً فيه قدر من التماسك والقوة ، ويجعله قادراً على الوقوف على قدميه ، بينما العالم خارجه يتجه بسرعة إلى إعادة تشكيل القوى الفاعلة . . فلن يكون له نصيب بعد ذلك أبداً . .

لكن شيئاً من ذلك لم يحدث ، وإنما حدث العكس ، فما كادت تنتهي عاصفة الصحراء حتى أُلقت كل دولة أبوابها على نفسها - أو كادت - وظنت أنها أصبحت في مأمن ، وزال شعور الخطر دون زوال الخطر ذاته ، وساد شعور بأن الارتباط بالنظام الدولي الجديد يعنى الاستسلام له كما يبدو الآن ، والتعامل معه من منطلق العرفان والتفويض ، دون تفكير في دور يمكن أن يلعبه العالم العربي في هذا النظام الذي لم يتم تشكيله بعد ، وإنما ظهرت بداياته ، وما زال في مرحلة التكوين ، بها فيها من انتهاء وجود الاتحاد السوفيتي بصورته القديمة ، وظهور أوروبا الموحدة ١٩٩٢ ، وصعود اليابان من حالة الاكتفاء بالقوة الاقتصادية لتخطو نحو القوة السياسية ، بل

والعسكرية ، وعلى المستوى الإقليمي تتحرك إيران وتركيا لاكتساب مواقع قوة جديدة سوف تكون مؤثرة ، وبشكل مباشر ، على العالم العربي ، وحالة غياب الوعي والتماسك في العالم العربي تعطيها فرصة نادرة لا تتكرر كثيراً .

قبل اندلاع حرب الخليج أن دور الثروة العربية سوف يختلف ، فتتجه الأموال العربية إلى تنمية المنطقة العربية وتطويرها ، ومساعدتها على تجاوز الأزمات التي تطحنها ، ثم لكي تصبح بعد ذلك قوة اقتصادية معقولة ، وتتغلب على مشكلتي التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، وأن الأموال العربية سوف تتجه إلى حيث تتوافر فرص الاستثمار (المواد الأولية - الخبرة الفنية - العمالة المدربة - السوق ) ومن خلال هذا التكامل سيصبح للعالم العربي كلمة ، ووزن ، ودور ، في شئونه .

كل شيء توقعناه - وتمنيناه - حدث عكسه . . لأن العقلية العربية لم تتغير ، ولم تتغير عادات ومناهج التفكير ، ولا تغيرت القيادات أو حتى مساعدتها ومستشاريها - ولا تغيرت وسائل مواجهة ومعالجة المواقف ، كل شيء بقى على حاله ، والأسوأ من ذلك - كما رصد الدكتور مصطفى الفقى فان حرب الخليج نتج عنها انقسام بين التيار الإسلامى فى العالم العربى بين مؤيد لصدام حسين ومعارض له ومن يؤمن بإمكان الحل الوسط . . وانقسام فى العلاقات الثنائية بين دول الخليج حول ترتيبات الأمن فيها وهل تشارك فيها إيران أو لا ، وإلى أى مدى تترك للولايات المتحدة ؟ ووصل الانقسام حتى بين أفراد الأسرة الواحدة داخل البلد العربى الواحد .

فإذا أضفنا إلى ذلك آثار أزمة الخليج على الشعوب العربية - اقتصادياً وسياسياً وسيكولوجياً ، و آثار اختفاء قوة عسكرية عربية وأثره فى موازين القوى الإقليمية . مهما يقال - فقد كانت قوة العراق العسكرية توضع ضمن

حسابات المنطقة وتوازاناتها . ولم يعد أمام العرب إلا أن يتمسكوا بطوق النجاة الأخير قبل أن يجرفهم الطوفان ، وطوق النجاة الآن - على حد تعبير الدكتور مصطفى الفقى - هو « علاج متميز » لا يعتمد على الشعارات ، لأن الجماهير العربية لم تعد تؤمن بجذوى الشعارات ، ولكن لابد من جراحة ناجحة ، لانتزاع المرارة التى ترسبت فى أعماق الشعوب العربية بعد أن كانت تقتصر على الحكام العرب فقط ، ولتكن البداية باقامة حوار بين الجماهير العربية للخروج من الأزمات الراهنة واستعادة الثقة العربية - العربية المفقودة .

وأضيف : لابد أيضاً من « عمل » سريع لاستعادة الثقة بالنفس وهى ثقة مفقودة الآن وليس سهلاً استعادتها . أقول « عمل » لأن استعادة الثقة لن تتم بمزيد من الكلام . !

فإن لم يفعل العرب ، ما تفرضه عليهم ضرورات هذه اللحظة التاريخية ، فليتباوا مقعدهم المناسب ، بين شرادم وبقايا البشر، وإن كان الأمل مازال قائماً فى ألا يكون هذا هو المصير ، وألا يكون عرب ١٩٩٤ هم عرب ١٩٩٢ وهم عرب ١٩٩١ وعرب ١٩٩٠ . الخ !

## تطبيع العلاقات العربية !

هل يمكن أن يأتي يوم - يعيشه جيلنا - تعود فيه المياه العربية إلى مجاريها ، ونستأنف فيه ما انقطع بسبب غزو العراق للكويت بما تركه من آثار ؟

حتى لو أخذنا بوجهة نظر المتشائمين . فإن هذا ليس مستحيلاً إذا توافرت له شروطه بتغليب العقل والمصلحة القومية العليا على المدى البعيد ، والاستجابة دون إبطاء أو مكابرة لضرورات تفرض نفسها الآن وتحدد صورة المستقبل . . . ولو أخذنا بوجهة نظر أشد المتفائلين فإن لحظة غزو العراق للكويت هي لحظة خطأ تاريخي كبير لا يمكن العبور عليها ببساطة ، لأن كل شيء بعد الغزو - لو عاد - فسوف يعود مختلفاً ، ولن يكون شيء في العالم العربي كما كان أبداً . . . والأمر كله يتوقف على مدى الإستعداد العربي للاستفادة من هذه التجربة المرة .

لقد كان العرب في الخمسينات يحملون بتحقيق الوحدة العربية الكاملة الشاملة ، وكان الخيال العربي يجمع إلى تصور امكان - بل حتمية - قيام دولة « من المحيط الهادر إلى الخليج الثائر » ، لكن الانتصار الذي حققته وحدة مصر وسوريا وما أعقبه من الإنكسار بالإنفصال جعل الحلم العربي يتراجع خطوة ويقنع بالمطالبة بتحقيق «وحدة الهدف» بين الدول العربية ، ثم تبين أن الأهداف لايمكن أن تتطابق في هذه المرحلة ، فتراجع الحلم خطوة أخرى - في منتصف الستينات - واكتفى بالمطالبة بتحقيق « وحدة

الصف العربي « و«الاختلاف في إطار الاتفاق » . لكن زوايع السبعينات جاءت بأقوى مما كان متوقعا ، وأوشكت أن تعصف بالحلم كله . فلم يتبق منه إلا بعض كتابات وشعارات واشعار . . إلى أن جاءت الثمانينات بروح جديدة . . هادئة وعقلانية وموضوعية . . واقعية وعملية . . ترعى الحلم بقدر ما هو ممكن في الظروف الحاضرة ، لاتغرق في الخيال السياسي بل على العكس تحرص أشد الحرص على أن تعيش في يقظة الواقع ، وبدأت مصر قيادة هذه المرحلة فلم تعد تطلب إلا الممكن ، وتعمل بكل قوتها على فتح الطريق نحو «إزالة الخلافات العربية » ثم «التفاهم العربي» ثم «التقارب العربي » خطوة خطوة ، إلى أن جاء الزلزال العراقي فلم يبق من الحلم إلا أن نسعى إلى « إزالة العدوان العربي » و «إعادة ما أخذ بالقوة» . . وتحقيق ضمانات لعدم العدوان العربي - العربي ، وحسن الجوار . . ثم البحث عن إمكان تطبيع العلاقات العربية - العربية . . كم خطوة تراجعنا . . وكم خسرنا ؟

بصرف النظر عن المنتصر ومن المهزوم ، لقد تأثرت الفكرة العربية ذاتها ولم يعد العالم العربي اليوم كما كان يوم أول أغسطس ١٩٩١ ، قبل الغزو بساعات . . فقد أصاب الزلزال فيما أصاب النظام العربي القائم . . مجلس التعاون العربي ، ومجلس التعاون الخليجي ، والجامعة العربية ، ومنظمات التعاون العربي . . كل ذلك بضربة واحدة والثقة في مصداقية الشعارات والأنظمة الوحودية وبذرت الشك ، وجعلت العقل العربي يدرك إلى أى مدى كانت الهوة واسعة بين القول والفعل ، على المستوى السياسي والاستراتيجي .



من الذي استفاد بهذا الغزو ؟

استفادت الولايات المتحدة بأن وجدت الفرصة للتدخل بقوة وبشكل مباشر وبدعوة شبه اجماعية من دول المنطقة ، وأصبحت لاحتياج بعد ذلك إلى دعوة في أى شأن من الشؤون العربية في المستقبل . ونجحت في ظل الظروف الدولية الجديدة في توحيد الاتحاد السوفيتى الذى كان - تقليدياً - يساند الجانب الآخر ، ولأول مرة يشارك الاتحاد السوفيتى في إدانة الغزو العراقى ، دون أن يضع في اعتباره مسألة الدول الثورية والدول الرجعية التى ملأت الهواء السنوات طوال ، ولا يعترض على فرض العقوبات الاقتصادية عليه ، ويعلن منذ الدقيقة الأولى حظر تصدير السلاح إليه . . . كما نجحت أمريكا في حشد أوروبا معها ، حتى سويسرا اتخذت لأول مرة قراراً بمقاطعة دولة اقتصادياً وفرض عقوبات عليها . . . وبذلك أظهر الغزو حقيقة أن أمريكا لم تعد زعيمة « العالم الحر » بل « زعيمة العالم » . . . خاصة بعد ان شارك الاتحاد السوفيتى بسفنه الحربية في حصار العراق بحريا ومقاطعته اقتصاديا . ولم يعد أحد ينازعها في حقها في التعامل بما تراه لحماية مصالحها في المنطقة ، وفوق ذلك فقد أسقطت الأحداث التقسيم الذى كان يروج له البعض بين « دول ثورية » و « دول رجعية » . وجاء التوتر الجديد ليعفى أمريكا ولو مؤقتاً من الضغوط العربية عليها للتأثير على إسرائيل كى تتحرك في اتجاه حل القضية الفلسطينية وتحقيق السلام في الشرق الأوسط . . . وأصبحت القضية مؤجلة إلى ما بعد « إزالة آثار العدوان العراقى » وبعدها يمكن الكلام عن إزالة أى عدوان آخر .

واستفادت إسرائيل . . . بدون أن تدفع الثمن فقد تحقق أحد أهدافها بشغل العرب بخلافات داخلية تلهيهم عن قضيتهم معها . وحصلت على فرصة ذهبية لايقاف الحديث عن مؤتمر دولى للسلام أو مستقبل القدس والضفة وغزة والجولان ، وتحولت الأضواء التى كانت مسلطة على ممارستها

غير الإنسانية لقمع ثورة الشعب الفلسطيني وبدأت الإنتفاضة مرحلة جديدة وهي معزولة عن سندها العربى لانشغال العرب بالحريق الجديد الذى شب فى قلب دارهم ! وقد تجدد فى تأزم المواقف فرصتها لتحقيق جانب من أطماعها التى كانت تتحين لها الوقت المناسب ! .



ومن الذى خسر ؟

ليس الكويت وحده الذى خسر . فقد خسر العراق أكثر، وخسر العرب جميعاً . . سوف تضيع من أعمارهم سنوات أخرى لإعادة بناء ماتهدم ( سياسياً وسيكولوجياً فى المقام الأول ) . . فتظهر ردود الفعل بسيادة النظرية الراضة للعروبة والوحدة ، لتقول لنا أن هذه الأحداث أثبتت من جديد أن تأثير الماضى ، بخلافاته وأطماعه ، مازال حياً يقود الحاضر ويوجهه . .

وأن التطور الشكلى الذى حدث فى العالم العربى خلال العقود الثلاثة الماضية لم يغير من الروح القبلىة القديمة وأن تحقيق ديمقراطية السلطة السياسية مازال يحتاج وقتاً طويلاً ، وأن الوعى القومى العربى ليس إلا انفعالاً وفوران مشاعر لا يقوم على أساس حقيقى وليس مستوعباً للمفاهيم الحديثة للدولة ، ولذلك فسوف يجدون الفرصة مناسبة للقول بأن المقارنة بين ما يجرى فى بناء وحدة أوروبا اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وما يجرى فى العالم العربى من حديث عن الوحدة مقارنة تفتقد عناصر التشابه أو التقارب ومازال البون شاسعاً ، فرغم ما بين دول أوروبا من اختلافات فى اللغة ، والمذاهب الدينية ، والأصول العرقية ، فإن عملية الوحدة محوراً قيام الحضارة الأوروبية على العقل والعلم والمصالح ، ووحدة العقل ونضجه هو الاساس اللازم لكل وحدة بين الشعوب . وان ما يبدو فى العالم العربى من

مظاهر الوحدة جوهره الحضارة العربية القائمة على الأدب والبلاغة وقياس  
الأسباب والنظائر دون التطلع إلى الابتكار أو التجديد . . هذه عقلية وتلك  
عقلية أخرى . . هذه عقلية تفعل وتلك عقلية تنشد الشعر وتغنى .

مثل هذه النظرية القائمة على مغالطات لا حصر لها بدأت تروج من يروج  
لها منذ الآن وسوف يزداد أنصارها مستغلين الأجواء النفسية والسياسية للغزو  
العراقى .

ومع ذلك فإن عناصر الأمل في الموقف ليست قليلة . من الناحية النظرية  
فإن المشروع الوجودى في المنطقة العربية سوف يصمد دائماً ولن يموت أبداً  
رغم ما وجه إليه من ضربات كانت كفيلة بقتله ، من الممكن تحت تأثير  
الظروف الجديدة ، أن يتراجع خطوة ، لكنه باق دائماً ، وليس صحيحاً ما  
يقال من أنه أصبح هناك قانون كوني كلما صفت الأجواء العربية تحرك من  
داخلها من يعكسها ، أو كلما أقيمت مرحلة من التنسيق بين العرب  
تهدمت ، وأعيد الحال إلى ما كان عليه ، أو أنه كلما ازداد العرب عدداً  
وسلاحاً تفجرت في داخلهم قنابل موقوتة لتحوّلهم إلى شظايا وتجعل كثرة  
عددهم وبالاً عليهم بدلاً من أن تكون مصدر قوة . . مثل هذه المقولات  
التي تتردد تنطوى على سوء القصد والرغبة في غزو العقل العربى . . لهزيمة  
الفكرة العربية من أساسها . . وليس في ذلك ما يحقق مصلحة للعرب  
مجتمعين . أو لأى دولة عربية منفردة على الإطلاق .

من حق البعض أن يقول أن الثروة العربية لم توظف للنهوض بالعالم  
العربى ككل ، وأن الذين كانت في أيديهم الفرصة أضاعوها ، ففى خلال  
عشرين عاماً شهدت المنطقة العربية تغيرات هائلة لم تشهد مثلها في أى فترة  
مماثلة في التاريخ . . فقد تضاعف عدد السكان . . وازداد عدد المدارس  
والجامعات أربع مرات . . وتضاعف مستوى الدخل مرتين . . وعدد

أجهزة الراديو عشر مرات ، والتلفزيون عشرين مرة . . وانفجرت في المنطقة أربع حروب ، وزادت ديون بعض أقطار الوطن العربي ثلاثين مرة . وزادت أرصدة بعض الأقطار في الخارج أربعين مرة ، ومع كل ذلك فإن نصف الأطفال العرب مهددون بالمرض والمجاعة ، بما يعني أن سنوات ترديد الشعار لم تحقق انجازات حقيقية . . وهذا يطرح مسألة إعادة النظر في دور ومسئولية الدول العربية الغنية بشكل مختلف وعلى أسس جديدة .

هذه مسألة تستحق البحث ، ولكن ليس وقتها ، وسط النار والخطر . . يسبقها بالقطع قضية : هل يستطيع العرب « انقاذ ما يمكن انقاذه الآن » ؟ نعم يستطيعون ومهما تكن الصورة قائمة والاحتمالات خطيرة ، فأمام «العودة إلى الصواب» طريق مفتوح دائماً .

انقاذ الكويت هو الهدف الآن .

لكن - بعده - يجب ألا يتأخر كثيراً هدف انقاذ الضفة ، والجولان والقدس ، وشعب فلسطين الذي يواجه السحق بالدبابات والقنابل الإسرائيلية .

وفي كل الأحوال يجب أن نقاوم عناصر اليأس ، ولانسمح بأن ينتهز أعداء العرب الفرصة ليدسوا السم ، ويقتلوا حلم الوحدة العربية الذي قد يتأخر تحقيقه ، فلا يكون اليوم ، ولا غدا ، ولا بعد غد ، ولكنه سيحقق - بالقطع واليقين - حين يأتي جيل من العرب يستحق أن يعيشه كواقع ، ويقدر على تحقيقه بإخلاص وجهد حقيقيين . . هذا الجيل سوف يأتي . . بكل تأكيد - فلنفعل من أجله خيراً يذكرنا به أو لنصمت . . ولا نضع في طريقه مزيداً من العراقيل .

## المستقبل .. وتناقضات العقل العربي

في كل أزمة يمر بها الوطن العربي نكتشف بعد البحث والتحليل أن أسبابها مهما تعددت تكمن وراءها حقيقة واحدة هي ما نسميه «أزمة العقل العربي» ، تستوى في ذلك الأزمات المستجدة بعد غزو الكويت و حرب الصحراء وتدمير العراق التي يتحمل صدام حسين - تاريخنا - أوزار نتائجها التي أدت بالعالم العربي إلى التراجع خطوات كثيرة إلى الوراء ، وخطوات التراجع الأخرى المحتملة . وندعو الله ان يقف عقلاء الأمة ونخبة مثقفيها وسياسيها لتدارك الأمر وإيقاف حركة السير إلى الخلف .

أن أزمة العقل العربي ليست أزمة جديدة ، ولكنها قائمة منذ زمن ، وان كان العرب على عاداتهم هونوا من شأنها ، ثم تجاهلوا ، ثم انكروها ، إلى أن أفاقوا على نتائجها التي تمثل كارثة بحق . وهذه الأزمة لها صور وعناصر متعددة ، تفيدنا كثيراً لفهمها ، أن نقرأ ما توصل إليه مفكرنا الاجتماعي - الثقافي السيد يسين في أحدث كتبه الذي اختار عنواناً له « الوعى القومى المحاصر : أزمة الثقافة السياسية العربية ، لنرى أننا بازاء موضوع كبير يتعلق بالمستقبل العربي كله .

أنه يفتح عيوننا إلى آثار انهيار الاتحاد السوفيتى على العالم العربي ، وهو موضوع بالغ الأهمية ، فالعالم العربي لم يعرف أبداً تطبيقاً حقيقياً للاشتراكية فى أى فترة ، إلا أنه تأثر بالأفكار التي سادت فى البلاد الاشتراكية ، وأدى

ذلك إلى أن عاش العقل العربى فى ظل ثلاث أساطير سياسية : الإسطورة الأولى هى إمكان قيام ثورة بغير ديمقراطية ، والإسطورة الثانية هى إمكان تطبيق اشتراكية بغير مشاركة شعبية ، والأسطورة الثالثة هى إمكان تحقيق الوحدة العربية بالقوة ولو ضد إرادة الشعب المراد ضمه فى إطار الوحدة (تجسيد ذلك ظهر فى محاولة اغتصاب صدام حسين للكويت) وفى ظل هذه الأساطير قامت نظم سلطوية على أساس القمع ، ومحو التعددية السياسية ، وتدمير الحريات العامة ، ومحو المؤسسات الديمقراطية كالأحزاب السياسية والنقابات ، وإخضاعها للسلطة السياسية ، والقضاء على استقلال المؤسسات الثقافية ، ومحو دولة القانون ، وتأسيس الدولة البوليسية ، وإقامة الهيمنة السياسية لتنظيم سياسى واحد يدعى المعرفة المطلقة بالحقيقة ، ويحتكرها ، ولا يقبل أى معارضة لسياساته ، وكل ذلم يتم تحت شعار «تحديث المجتمع» .

وبعض أسباب أزمة العقل العربى ترجع - كما توصل ببحث سيد يسين - إلى أن القرارات فى العالم العربى تنفرد بها نخبة بيروقراطية وتكنوقراطية لا تخضع لرقابة شعبية ، وأن القمع حول أهل المنطقة من مواطنين إلى رعايا ، وعندما حاولت بعض النظم تحسين صورتها أمام قيادة النظام العالمى الجديد أخذت بنوع من التعددية السياسية المقيدة ، وسمحت للقوى السياسية بالتعبير عن نفسها تعبيراً محدوداً ، فى ظل قيود سياسية وإدارية . . . بينما تحولت نظم أخرى إلى «مجتمعات مغلقة» لا يسمح فيها للتطور الاجتماعى ولو بقدر محدود .

أزمة العقل العربى نشأت نتيجة الرضوخ والقهر لتقبل المتناقضات التى يستحيل عقلاً أن تجتمع فى عقل واحد والعيش معها على أنها من مسلمات العقول السوية ، مثل التناقض بين إطلاق الحرية السياسية وممارسة القمع

السياسى ، والتناقض بين « الحقائق » كما يقدمها الإعلام الرسمى و « الحقائق » كما هى فى الواقع ، وكما يعرفها العالم ويتسرب بعضها إلى العالم العربى بفعل ثورة الاتصال ، وكذلك والتناقض بين توجيهات أهل السياسة وأهل الفكر ورضوخ الطرف الثانى لنزعة التسلط المستند إلى القوة من الطرف الأول مع تصوير الأمر على أنه الصورة المثلى للتوافق والتكيف النافع لصالح الأمة ، ثم التناقض بين ثورة العلوم الحديثة وانطلاق الحضارة الغربية إلى آفاق يعجز العقل العربى عن ملاحظتها والمشاركة فى إنجازاتها ، وبين موقف العجز والشعور بالنقص بادعاء ان كل ما هو حديث من أمور العلم والحضارة كفر صريح مرفوض من الله والناس .

أزمة العقل العربى أنه يعايش - فى المجال السياسى - صيغة الدولة السلطوية فى محاولتها للتجديد تحت ضغط المعارضة وضغوط النظام العالمى عليه دون تصور واضح للمستقبل . كما يعايش - فى المجال الإقتصادى - حيرة بين التخطيط المركزى واقتصاد السوق . هذا العقل يكون مرغماً على قبول ما لا يمكن قبوله ومضطراً لإبداء الرضا بتغييرات جزئية لا تحقق حلم إعادة البناء أو اللحاق بالعصر . . ثم أنه يعايش تناقضات أخرى على جبهة أصحاب المشروع الإسلامى الذى يبدو مذبذباً بين اتجاهين : قبول التعددية السياسية ودخول الانتخابات مادامت هى وسيلة تمكنه من تحقيق هدفه بالوصول إلى السلطة ، ورفض التعددية السياسية واتباع سبل العنف واستخدام القوة لقلب نظام الدولة وإشاعة الارهاب والخوف فى المجتمع ، حين يرى أن الانتخابات لن تحقق هدفه . بل أن العقل العربى يعايش - أيضاً - صيغة المشروع الماركسى وهو مشروع منذ بدايته مأزوم ومنعزل عن الجماهير .

يعايش العقل العربى أيضاً تناقضات على مستوى آخر لا يقل خطورة

عن المستوى السياسى والاقتصادى والحضارى ، يتمثل أولاً فى الأزمة القائمة بين المثقفين العرب، الذين يفترض فيهم أنهم انصار العقل وأصحاب الدعوة إلى إعلاء شأنه وتخليصه من تناقضاته ، والأزمة قائمة ثانياً داخل مجتمع المثقفين أنفسهم بتحولهم إلى قبائل متصارعة لا ترضى بغير اسالة دماء بعضها البعض أنهاراً ، وتوجيه سهام الطعن فى الشرف والوطنية قبل فحص بقية الاتهامات . . كما أن الأزمة قائمة ثالثاً بين المثقفين العرب والجمهير ، بحيث أصبحت أبرز صورة فى العالم العربى الآن هى صورة المثقف المنعزل ، أما من باب التعالى الفكرى ، أو بسبب العجز عن التواصل مع الجماهير ، أو نتيجة الخوف من مشاعر الجماهير الجارفة فى بعض الأحيان ، أو صورة المثقف الذى يقفز من ساحته إلى ساحة أعدائه وينقلب إلى قائد من قادتهم، ليحارب من كانوا بالأمس رفقاء السلاح . . ولعل القائمة ستطول إذا تذكرنا أسماء المثقفين الذين سجلوا تاريخ حياتهم مناضلين من أجل الماركسية المادية الملحدة ثم انقلبوا فى لحظة إلى طليعة للتيار الإسلامى ، هل فعلوا ذلك عن قناعة ، أو هدى جاءهم من الله ونوراً أضاء بصيرتهم ، أم لمجرد مجازاة التيار السائد جماهيرياً ؟ الله أعلم ! ومثلهم بعض المثقفين الذين سجلوا صفحة تاريخهم كلها مناضلين عن الحريات وحق الشعوب فى الاختيار ثم انقلبوا فى لحظة مدافعين عن جرائم من أمثال جريمة صدام حسين بحجج مضحكة أجهدوا أنفسهم فى حشدها كان أكثرها اثاره للسخرية ما عقده من مقارنة بين صدام حسين وبسارك محقق الوحدة الألمانية بالقوة (!) .

هكذا تبدو أزمة الثقافة والمثقفين ، منعكسة فى تناقضات جعلت العقل العربى فى حالة من التشوش ، واللامنطقية ، بحيث أصبح يقبل القضية ونفيها دون ان يرى فى ذلك ما يستحق القلق ، ويبدو اننا على ابواب

مرحلة من «السوفسطائية الجديدة» ، ولعلنا نذكر ان السوفسطائيين - قبل سقراط - كانوا يقودون العقل اليونانى فى متاهات غريبة ، ويستخدمون براعتهم الفائقة فى الاقناع وتقديم البراهين بحيث يقنعون العامة بان الشئ ابيض واسود فى نفس الوقت ، وانه خطأ وصواب ، وانه خير وشر . . وكادت براعتهم وسوء استخدام ذكائهم وثقافتهم ان تؤدى إلى كارثة . . لولا ظهور سقراط . !

## أين أزمة العقل العربي ؟

من بين الأزمات التي يزخر بها عالمنا العربي لا بد أن تلقى أزمة العقل العربي حقتها من الإهتمام ، بل وتكون لها الأولوية ، بعد أن وصلت إلى حالة لا يمكن السكوت عليها ، وقد سكتنا أكثر مما يجب . . فما وصلنا إليه من ارتفاع أصوات المدافعين عن حالة التخلف الثقافي والحضارى القائمة ، وتصدر الداعين إلى حل مشاكل الحاضر بمناهج وفكر الماضى ، وتزايد حصار الاتهامات لكل من يحاول إشعال شمعة للتنوير باتهامات جاهزة تبدأ بتهمة الخيانة التي أصبحت أقرب وأسهل اتهام يمكن أن يقذف به كل عربى كل عربى آخر . .

لم يعد ممكناً أن يسكت قادة الفكر المستنير على ما يجرى من عمليات فك ، وإعادة تركيب العقل العربي على أسس تركز التخلف ، وتعمق الخرافة ، وتتنكر العلم ، وترفض التطور ، ولا عاد ممكناً أن تبقى مناهج التفكير التي صاغها العرب العظام منذ مئات السنين حاكمة لعرب يعيشون في عصر الذرة ، وغزو الفضاء ، والكمبيوتر ، والهندسة الوراثية بداية اليقظة ، أو النهضة ، التي يحلم بها العرب . ولن تكون هذه النهضة إلا بتغيير الحالة الراهنة من الركود العقلى ، والخروج من عالم الجن والسحر والخرافة إلى عالم العلوم الرياضية والفيزيائية الحديثة ، والدخول فى معامل الكيمياء الحيوية والالكترونيات والهندسة الوراثية ، ومعايشة التكنولوجيا الحديثة لا

كمستهلكين لها كما يتلهى العرب الآن بمشاهدة التلفزيون واستخدام الأجهزة الالكترونية ، والعباب الكمبيوتر، بل كمنتجين لهذه التكنولوجيا ومشاركين في انجازاتها .

هذه المسألة ليست سهلة ، ليس لأننا نحتاج إلى جيوش من العلماء ومئات المعامل والأجهزة وحركة شاملة للترجمة . . . و . . . بل لأن العقل العربي ذاته لم يصل إلى الدرجة التي تجعله مستعداً لدخول هذه المرحلة . .

أين تكمن الأزمة ؟

هناك اجتهادات يمكن البدء بها والبناء عليها ، وفي كتاب جديد للدكتور فؤاد زكريا يسعى إلى تشخيص « محنة العقل العربي » في ظواهر محددة ، وإن كان ما يعنيه منها أن يرى ما كشفت عنه كارثة غزو صدام حسين للكويت ليستخلص منها ما سببته من اختلال في البناء السياسي العربي في مجمله ، واختلال لا يقل فداحة في الوعي العربي . المظهر الأول للاختلال الفكري والذني كما يرصده هو الخلط بين الأسباب والنتائج ، ومعها إساءة استغلال آفة النسيان في العقل العربي وتمجيد الماضي ، وتعود معالجة الأمور بطريقة مفككة ، والانفعال دائماً مع أحداث اللحظة السابقة ، ثم رؤية الأحداث منفصلة دون رؤية ما يربط بينها من خطوط سببية غير مرئية ، ناهيك عن عادات عقلية أخرى أصبحت من لوازم الحياة العربية اليومية مثل : المغالطة ، ونظرية « انسوا الأسباب وركزوا جهودكم على مواجهة خطر النتائج ، ومبدأ « عفا الله عما سلف » . . . وكل جريمة ارتكبت أمس أو ترتكب اليوم دخلت أو ستدخل غداً في باب « ما سلف » وإذن فكل جريمة تمر بلا عقاب ، وكل خطأ يذهب إلى النسيان دون حساب حتى لمجرد الاستفادة بدروسه . .

هذه المجموعة من العادات العقلية العربية السائدة مسئولة مسئولية مباشرة عن الكوارث والأزمات والمشاكل التي تغرق فيها المنطقة . . ولا تقل عنها أهمية مجموعة أخرى تدخل فيما سجله الدكتور فؤاد زكريا تحت عنوان «عدم الاكتراث بحقوق المواطن وكرامته» على الرغم من كثرة ما تردده أجهزة الإعلام عن احترام حقوق الإنسان في الوطن العربي ، فإن الأحداث - الكبرى والصغرى على السواء - تكشف أن التمسك بمبدأ كرامة المواطن ليس متأصلاً في الوطن العربي ، ليس فقط على مستوى السياسيين ، بل وفي نفوس قطاع من المثقفين : بعضهم مستعد في قرارة نفسه للتنازل عنه عند أول اختبار حقيقي ، وبعضهم الآخر مستعد لتقديم مبررات قوية للاقتناع بعدم جدواه في هذه المرحلة ، كما كان غير مجد في المرحلة السابقة ، وكما سيكون كذلك في كل مرحلة قادمة ، ولديهم من البراعة اللغوية ما يفوق ألعيب الحواة للاقتناع بذلك وأكثر منه ، كما أن لديهم من القدرة على قلب الحقائق أسلحة مجربة تصيب هذا الهدف في مقتل !

ثم ان ما رصده الدكتور فؤاد زكريا من أن الحكم المطلق الذي يسخر أجهزة الدولة لتمجيد فرد إنما يفسد الحاكم والمحكوم معاً . يولد لدى الحاكم اعتقاداً بعصمته من الخطأ ، ويقربه سن أن يكون إلهاً أو نصف إله - بحسب الأحوال - ويضاعف من فداحة الأخطاء التي يقع فيها هو ونظامه نتيجة اتخاذ القرارات الفردية ولا يجرؤ أحد على مناقشتها . . وإضراره على المحكومين أفدح ، لأن الدولة في مثل هذا النظام تضم رجالاً واحداً فقط ، وكل من حوله فئران مذعورون ، وكل فأر من هؤلاء يتحول إلى أسد تجاه من هم دونه في المرتبة ، ويحولهم إلى فئران بالقياس إليه . . هذا المبدأ ينطبق على صدام حسين وعلى غيره ، وينطبق على وزير إعلامه الذي فصل جميع رؤساء تحرير الصحف في لحظة واحدة ، وعلى غيره ، وهذا الموضوع يحتاج

إلى دراسة مستقلة عن مدى التشوه العقلي والنفسي الذي يصيب مجتمعا  
اتخذ تنظيمه الهيكلي هذا الشكل المسوخ من أشكال النظم السياسية . .

نحتاج إلى دراسة خاصة مطولة وعميقة عما فعله بعض المثقفين بدفاعهم  
عن جريمة صدام حسين وقولهم في تبريرها ان حركة التاريخ لا تقف عند  
الجزئيات ، وأنه من الخطأ إصدار حكم بالإدانة الأخلاقية على حاكم يرتكب  
أخطاء جزئية خلال تغييره لمجرى التاريخ تغييراً حاسماً ، فإن في هذه الفكرة  
الخبثية وامثالها خطورة بالغة على العقل العربي ، وعلى الحياة العربية ، وعلى  
المواطن العربي . . لأن أى تغيير في مجرى التاريخ إذا لم يؤد - في كل لحظة  
وكل مرحلة - إلى مزيد من الكرامة لكل إنسان في المجتمع - فلن يكون لأى  
انجاز تاريخي معنى ، وما قيمة أن يرتفع مجتمع ويسقط أبنائه ، وتتهوى  
مؤسساته ، وتشوه عقول مثقفيه . . ؟ .

أما المجموعة الثالثة من مظاهر الخلل في العقل العربي فتدخل تحت  
عنوان : « إثارة القضايا الكبرى في غير توقيتها » مثال ذلك المغالطات التي  
روجوا لها بربط جريمة صدام حسين بتحرير فلسطين - أو بتحقيق الوحدة  
من حيث المبدأ . وقد أصاب الدكتور فؤاد زكريا في تطبيق مظاهر أزمة  
العقل العربي على جريمة صدام حسين ، لكن الموضوع أكبر ، وما كارثة  
الكويت إلا واحدة من نتائج هذه الأزمة معها نتائج أخرى ، وسوف تأتى  
بعدها ما يياثلها أو يغيرها في المظهر لكنه من نفس الفصيلة . . ومن المهم  
مع انشغالنا باللحظة ، وبالحدث الواقع ، وبالأخطار المحدقة ، أن نمد  
أبصارنا أبعد من لحظة الزمان الراهن ، ونقطة المكان الضيق ، ونوسع دائرة  
بحثنا إلى ما هو أشمل لإعادة بناء العقل العربي على أسس جديدة ، وهذا  
دور يحتاج إلى المفكرين الذين خرجوا من تحت عباءة الدكتور زكى نجيب  
محمود ومن أمثال الدكتور فؤاد زكريا وغيرهما من رواد التنوير . . وهذا ما

فعله مفكرو الحضارات الكبرى . . فالفكر هو البداية لكل نهضة ولا بداية  
بغيره ، وبناء العقل العربي على أسس تضمن سلامته وحيويته ، ضمان  
التقدم ، والتحرر، والكرامة . . ولا ضمان غيره .

## مفاجآت التاريخ .. !

ليس هناك أسوأ مما يحدث على ساحة الفكر العربي من تفسير التحول التاريخي الكبير الذي يعيشه العالم الآن على أنه سلسلة من المفاجآت والأحداث غير المتوقعة ، ليكرس في العقل العربي أكبر عيوبه ، وهي عدم القدرة على ربط النتائج بمقدماتها ، والأحداث بأسبابها ، ورصد التغيير منذ بدايته ، ورؤية عوامل الحاضر التي تصنع صورة المستقبل .

وعلى سبيل المثال كم بدت المفاجآت مذهلة أصابت العقل العربي بما يشبه الشلل حين توالى الأحداث الكبرى التي تمهد لعالم القرن الحادى والعشرين ، ويعاد بها فك وتركيب ومراجعة المبادئ والعقائد والنظريات التي اتخذت شرعية وقداسة بأكثر مما كان ينبغى لها . . وسقط حكام كانوا - في الظاهر - يمسكون برقاب البلاد والعباد : مانجستو في أثيوبيا ، سياد برى في الصومال ، موسى تراورى في مالى ، ثم جاء قطار المفاجآت ليمزق دولة كانت تبدو متماسكة في يوجوسلافيا . ومن ناحية أخرى ظهرت حلول فجائية لمشكلات مزمنة ! كانت شديدة التعقيد ومستحيلة الحل في الظاهر ، ثم فجأة انفرج الموقف في لحظة ، كأن يداً خفية كانت تمسك بخيوط العرائس على مسرح الأحداث قد توقفت في لحظة ، فوجدت مشكلة كمبوديا حلاً بعد ١٣ عاماً من القتال ، واتفقت كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بعد العداوة التي سالت فيها دماء بلا حساب ، ثم كانت أكبر

المفاجآت اجتياح صدام حسين للكويت ، ثم الحدث الأكبر : اختفاء امبراطورية عظمى كانت تهدد بقوتها وتقدم مساعداتها وتتسع بنفوذها فأصبحت تطلب مساعدات غذائية وتوقع معاهدات دفاع مشترك مع اعدائها التقليديين وتطلب الإنضمام إلى حلفهم ! . ثم أخيراً أن يقف ياسر عرفات ليمد يده إلى اسحاق رابين ويصفق كليتون لمشهد المصافحة والتوقيع على وثيقة لانها حروب نصف قرن تقريباً . . !

مع أنه لم تكن هناك مفاجأة في كل ذلك أو في غيره من احداث التاريخ . . فلكل حدث اسبابه التي ادت إليه ، وجعلته ممكناً بعد ان كان مستحيلًا في غياب هذه الاسباب ، فعدوان صدام حسين على الكويت - واحتمالات العدوان على غيرها أيضاً - كان احتمالاً ممكناً وكان هناك من يرصد خطواته على هذا الطريق ، وربما ساعده عليه ، منذ بدأ في تبديد ثروة بلاده ، والدخول في حرب مع إيران بلا قضية ، وحشده للتأييد العربي لسياساته ، بالضغط والتهديد ، وتصاعد جنون العظمة في شخصيته ، وتكديسه أسلحة تفوق متطلبات جيشه وأهدافه المعلنة ، وتزايد قدرته على قلب الحقائق . . ألم يكن ذلك كله نذيراً بأن ثمة خطراً سيكون انفجاره في النقطة الضعيفة من بين الاحتمالات الممكنة ؟

ومفاجآت افريقيا : ألم يكن ملحوظاً تصاعد السخط الشعبي - الخفي أو المكتوم - فيها . . وشعوب إفريقيا ككل الشعوب ، مهما صبرت فإن لصبرها حدوداً . . وزوال الاتحاد السوفيتي كإمبراطورية لم يكن فيه سبب للدهشة غير سرعة الأحداث ، وصياغة سيناريو الإنهيار ، وبراعة الإخراج وبخاصة الفصل الأخير والإنقلاب وعزل جورباتشوف ، ثم تصفية الانقلابيين المتشددين من الحرس القديم للنظام الشيوعي ، وبعدها التخلص من جورباتشوف نفسه ، وغداً تنتهي مرحلة يلتسين .

أما المحطة النهائية فلم يصل إليها قطار الأحداث بعد .

لم يكن مجهولاً أن الإتحاد السوفيتى - ككيان سياسى - يحمل في داخله عوامل انهياره . وقد نبه الرئيس الأمريكى السابق نيكسون في كتابه «نصر بلا حرب» أن أمريكا سوف تحقق انتصارها التاريخى على الإتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية بلا حرب لأنه «تأتى على الأمم أوقات يجب عليها أن تختار فيها بين الايديولوجية والبقاء ، أى أن سياسة الضغط ودفع الإتحاد السوفيتى إلى التدهور الاقتصادى كفيل بالوصول به إلى أن يبيع كل شىء بما في ذلك عقائده ومصادر قوته !

وتحقق ما قاله نيكسون بفارق واحد في التوقيت ، فقد توقع ان يحدث «الانهيار العظيم» قبيل نهاية القرن الحالى - وبالتحديد عام ١٩٩١ لكن تصاعد الأزمة الاقتصادية ازداد نتيجة ازدياد قاداتها في إخفاء حجمها عن الشعب ، إلى أن أفلت الزمام ، ولم يضع نيكسون في حساباته أن أمريكا سيكون على رأسها رجل مثل بوش الذى أثبت أنه أبرع من يحرك العوامل الدولية ويدفعها في اتجاه تحقيق استراتيجية ، بدقة بالغة ، وبنسبة خطأ تساوى «صفرًا» ويعرف كيف يجرى جراحات «نظيفة» ، ولديه صبر أيوب في نسج الخيوط إلى أن تكتمل معالم «النظام الدولى الجديد» .

كان الإتحاد السوفيتى يسير في طريق الانهيار منذ سنوات ، ولكن وسائل التضليل العقائدية ( الصحافة - والحزب - والثقافة ) كانت تعمل بقوة لتغطية العيون بغشاوة الأكاذيب ، ولكن الحقيقة كانت تسرى في الكيان كله وتعلم على هدمه يوماً بعد يوم . فشل السياسات الاقتصادية وصل إلى معدة المواطن العادى فلم تعد التبريرات الكلامية والخطب المنمقة تشبعه ، ولا قضية الحرب ضد الامبريالية ، بعد أن دفع من دمه تكاليف حرب في فيتنام ( أربعة مليارات دولار سنوياً ) وثمان النفوذ السوفيتى في كوبا ( خمسة

مليارات دولار) والوجود في انجولا وموزمبيق وأثيوبيا ( ثلاثة مليارات دولار) وفي نيكاراغوا . . حتى بلغت تكاليف الامبراطورية في حربها للامبريالية العالمية خارج الحدود ٣٥ مليون دولار يومياً ، لاتدخل فيها نفقات احتلال أفغانستان والدعم العسكري والاقتصادي للحكومة العميلة في كابول وحزبها الشيوعي الهش ( بلغت خسارة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان خمسين مليار دولار ) غير تكاليف عملاء الاتحاد السوفيتي ، وكلهم كانوا من المحترمين المثقفين والفلاسفة والسياسيين وأصحاب الصوت العالي دائماً كانوا يعيشون عيشة اللوردات على حساب جوع الشعب السوفيتي ( وجوع شعوبهم أيضاً ! ) لكي يبشروا بانتصار الشيوعية العالمية وبحتمية هزيمة الامبريالية !

وفي الكفة الأخرى كان تدهور النموذج السوفيتي للتنمية وانهار الانتاج الزراعي والصناعي ، إلى أن أصبحت الامبراطورية تمد يدها إلى الولايات المتحدة من أجل القمح بعد أن كانت مصدرة للقمح ، وماذا يجدى الصعود إلى القمر وانتاج أسلحة نووية إذا كان الشعب لا ينتج لقمة الخبز ! . بينما الأرقام الرسمية تطنطن ببيانات عن النجاح العظيم لخطط التنمية . . والتنمية في الحقيقة كانت صفراً ، ثم وصلت إلى ما تحت الصفر ، وأجهزة التضليل تتحدث بصوت عال عن قدرة الشيوعية كطاقة محرّكة لتحقيق معجزات في الانتاج بينما انتاجية العاملين تناقص ، وبعد أن أصبح الكذب صناعة هائلة ، ازدهرت معها البيروقراطية ، والفساد ، والإهمال ، وتحول ذلك كله إلى «سوس» ينخر في الكيان دون أن يتحدث عنه أحد ، ومن ينطق يصنف على أنه خائن .

واتفاق الفلسطينيين مع اسرائيل كانت له مقدماته داخل منظمة التحرير وقياداتها وفي ظروف واطواع الفلسطينيين بشكل عام ، وظهرت منظمات

أخرى أشد خطورة على إسرائيل ، كما كانت له مقدمات داخل الكيان السياسي الإسرائيلي ذاته ، وفي الولايات المتحدة التي أصبحت في موقف جديد مختلف بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وانفرادها بمنطقة الشرق الأوسط ، ورغبتها في تخفيف الأعباء الاقتصادية التي تتحملها في المنطقة لتحقيق برنامج الرفاهية للشعب الأمريكي الذي وعد به كليتون . . . أسباب أخرى ليس هذا موضوعها .

كيف لم يلحظ العقل العربي كل هذه التحولات الكبرى وتنشط قدرته على التوقع والتنبؤ . . . هذا هو مكنم الخطر .

هذه فقط أمثلة لحالة العجز الذي أصاب العقل العربي ، ليست إلا مقدمة لحديث عن المستقبل الذي ينبغي أن نفيق لنفكر فيه ، ونشغل أنفسنا به ، ونبحث عنه بكل إخلاص وهمة .

## ملاحظات يابانية

من الملاحظ أن اهتمام العالم العربى بتنمية علاقاته مع اليابان يهتم بجانب ، هو استيراد المنتجات الصناعية ، حتى أصبحت السيارات والأدوات الكهربائية وأجهزة الكمبيوتر وغيرها من المنتجات التكنولوجية اليابانية معروفة لرجل الشارع ، ويزداد انتشارها ، كما تزداد علاقات رجال الأعمال العرب بنظرائهم فى اليابان ولكن العرب لا يهتمون بالاهتمام الكافى بالجانب الحضارى والثقافى من هذه العلاقات ، ولا تزال اليابان أمام العرب عالماً غامضاً مليئاً بالأسرار ، مع أن كثيراً من المشاكل التى تواجه العقل العربى فى هذه المرحلة يمكن أن تجد حلولاً مرضية فى اليابان !

على العكس من ذلك نجد فى اليابان تزايد أنشطة معاهد البحوث الخاصة بالشرق الأوسط والدراسات الإسلامية وازدياد عددها بسرعة ، وتفرد عدد كبير من الدارسين اليابانيين المرموقين ، وازدياد أعداد الدارسين للغة العربية والثقافة العربية والإسلامية فى الجامعات ومراكز البحوث هناك ، كما نلاحظ حرص اليابان على توسيع رقعة علاقاتها الثقافية مع دول الشرق الأوسط وازدياد عدد السياح اليابانيين إلى المنطقة ، ويتوازى ذلك مع ازدياد نشاط الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية اليابانية بدول المنطقة وتدفق الواردات اليابانية إليها .

والإهتمام اليابانى الواسع بالمنطقة العربية بدأ بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ووقف البترول العربى ثم ارتفاع أسعاره بعد ذلك ، ولم تكن سياسة اليابان

حتى ذلك الوقت مؤيدة للعرب أو متفهمة لقضاياهم ، وكان كل ما يعينها أن تضمن تدفق البترول العربي إليها الذى يمثل ٨٠٪ من احتياجاتها البترولية ، وفتح الأسواق العربية لمنتجاتها بشتى الطرق ، وكان العرب أيضاً - من جانبهم - يتعاملون مع اليابان تجارياً ، لكنهم لا يعتبرونها من « الدول الصديقة » لأنها لم تعلن حتى ذلك الوقت ادانتها للاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية أو تأييدها لحقوق الفلسطينيين ، لكنها بعد ١٩٧٣ اقتربت سياسيا من العرب وخالفت فى ذلك سياسة الولايات المتحدة حليفها الكبرى - لأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وكان الدافع - بالطبع - هو الحفاظ على الواردات البترولية والتوسع فى الأسواق العربية . لكن العرب من جانبهم لم يتقدموا بخطوات لدعم هذه الاتجاه السياسى الجديد والاستفادة منه ، لأنهم ظلوا على الاعتقاد بأن سياسة العالم يتم صنعها فى أمريكا وأوروبا ، وحتى عندما بدأت اليابان فى الفترة الأخيرة مضاعفة مساعداتها الاقتصادية لدول الشرق الأوسط مثل مصر وتركيا والسودان واليمن والمغرب والأردن وتونس وزيادة تعاونها الفنى مع دول مثل السعودية وتركيا ، لم تكن الخطوات العربية المتجهة إلى طوكيو بنفس الإنساع ، ولم تلتقط العواصم العربية بشكل عام الرسائل الموجهة باليابانية مع أنها فرصة - مازالت سانحة - لكسر الحلقة الغربية والخروج من أسر النظرة الضيقة التى لاترى على قمة العالم إلا أمريكا وأوروبا . . وإن كانت اليابان - كما يقال - عملاقاً اقتصادياً لكنه مازال بعيداً عن قيادة العالم سياسياً ، إلا أن هذا القول يحتاج إلى مراجعة ، لأن القوة الاقتصادية اليابانية يصاحبها الآن مشاركة سياسية يابانية - مهما تكن محدودة فهى مؤثرة ويمكن الاستفادة منها ، وليس من مصلحة العرب عموماً أن يدعوا صديقاً مثل اليابان يؤيد إقامة سلام عادل وشامل فى المنطقة العربية قائم على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى التى احتلتها فى يونيو ١٩٦٧ والاعتراف بحق

الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبحق اسرائيل في الوجود ، وهذا وحده يكفى لكى يعتبر العرب اليابان دولة صديقة ، ويقتربوا منها أكثر حضارياً وثقافياً ، ويمدوا الجسور معها في مجالات كثيرة أخرى مع المجالات الاقتصادية التى يزداد نموها بسرعة هائلة .

ومن مظاهر الاهتمام اليابانى بالعرب كتاب حديث ألفه كونيكو كاتاكورا الذى كان سفيرا لليابان في العراق وعمل قبل ذلك في مصر وعدد من الدول العربية ، وزوجته الدكتورة موتوكو كاتاكورا الأستاذة في جامعات اليابان وأمريكا ، وهو كتاب يبدأ بالبحث عن تاريخ العلاقات بين اليابان والعالم الإسلامى التى تمتد إلى القرن الثالث عشر حين كانت الكتابات العربية تشير إلى اليابان على أنها بلاد « واق الواق» . أما اهتمام اليابان بالشعوب الإسلامية وثقافتها فقد جاء قبل ذلك أثر انتشار الإسلام في آسيا منذ عام ٧٥٣ ميلادية ، وازداد هذا الاهتمام في عصر النهضة اليابانية الحديثة ، وتركز اهتمام الدارسين في أواخر القرن التاسع عشر في دراسة القوانين ونظم المحاكم في مصر ، ومظاهر الإعجاب باليابان التى ظهرت في بعض قصائد شاعر النيل حافظ إبراهيم ، وفي كتاب مجهول الآن ألفه الزعيم الوطنى مصطفى كامل بعنوان « بلاد الأرض المشرقة » دعا من خلاله إلى يقظة المشاعر الوطنية المصرية . ثم ظهر تأثير اليابان على المنطقة بعد انتصارها على روسيا القيصرية عام ١٩٠٥ فقامت ثورة في إيران ١٩٠٦ تطالب بنهضة دستورية مثل النهضة اليابانية ، وظهرت حركة « تركيا الفتاة » لتطالب بنظام سياسى متقدم مثل نظام اليابان .

ويشير الكتاب إلى قضية تهمنا ، وهى أن العرب يعيشون مأزق الملاءمة بين القيم الموروثة وقيم الحضارة الغربية السائدة ، وهم حتى الآن لم يصلوا إلى حل للمعادلة الصعبة وهى : كيف يستطيع العرب أن يحتفظوا بالهوية

والتراث والشخصية ويتفاعلوا في نفس الوقت مع الحضارة الحديثة . .  
حضارة الغرب . . دون ذوبان فيها ، أو الخضوع لها ، أو الوقوع في  
التغريب ، أو قبول الاحتراق العقلي والفكري بينما ، يقدم النموذج الياباني  
حلاً فريداً لهذه الأزمة حقق نجاحاً مذهلاً ، فاليابان أخذت حضارة الغرب  
( الصناعة - العلم - التكنولوجيا - مناهج البحث والتفكير ) دون أن تتخلى  
عن شخصيتها المميزة ، ولا عن القيم والمبادئ الأساسية التي تمثل  
هويتها ، ولم تعتنق قيم ومبادئ الحضارة الغربية بالكامل ، ولكنها بوعى  
شديد استوعبت بعض الجوانب الفلسفية والمفاهيم الغربية ، وظلت محتفظة  
ببرادتها بالرغم من الأموال الهائلة والجهود الكبيرة التي بذلتها جماعات  
التبشير لنشر المسيحية في اليابان (التي تعتنق ديانة خاصة لا تنتمي إلى  
الديانات السهوية الثلاث) وظلت محتفظة بالروح اليابانية الخاصة جداً التي  
يعتبرها البعض الدين الحقيقي لليابان ، وأصبحت دولة حديثة بمعنى  
الكلمة ، عصرية بكل تأكيد ، بل ورائدة لتقدم العصر ، ووضعت لنفسها  
منظومة خاصة ليس فيها تعارض بين الروح اليابانية الخاصة وبين قيم  
الحضارة الغربية ، هذا النموذج يمكن أن يساعدنا في حل المشكلة التي  
يدور حولها المثقفون العرب بحثاً عن كيفية الجمع بين الأصالة والمعاصرة دون  
وقوع في بثر الرجعية وعبادة الماضي وأيضاً دون التخلي عن الشخصية القومية  
المميزة أو عن القيم والتقاليد الإسلامية ، ودون الذوبان ، أو الانسحاق ،  
أمام حضارة الغرب .

والأسباب كثيرة تدعونا لتقوية جسورنا أكثر مع اليابان .